
المختصر في الرّدّ على أنصار "النهضة"
ومن شايعهم على منهاج "النخلة"
حركة
النهضة
تأليف: صابر النفزاوي

المُختصر في الردّ على أنصار "النهضة" ومن شايعهم على منهاج" النخلة"

(الرد على 23 ذريعة يرددها " النهضويون"لتبرير سياسة حركتهم)

تأليف : صابر النفزاوي

إهداء:

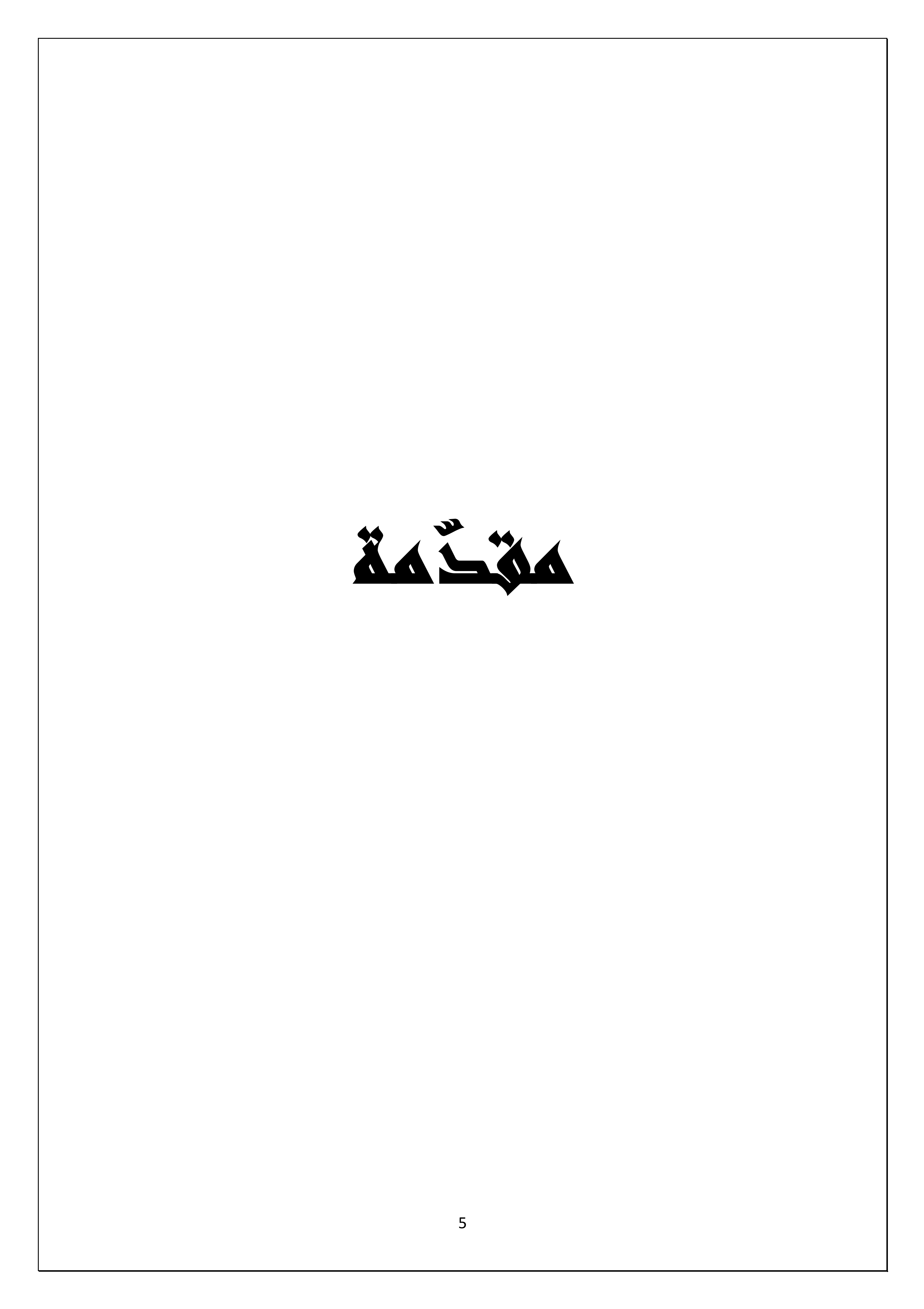
إلى الخاشعين في محراب مونبليزير ..

أهدي هذا الكتاب

تصدير:

منذ أن تورّطت حركة النهضة في شراء لحم خنزير وهي تحاول بيْعَه بحجّة أنّ الخنزير ذُبِح بالحلال!

(صابر النفزاوي**)**



مقدّمة



والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيّدنا مُحَمّد وعلى آله وصحبه أجمعين

"أوّل أوكسيد النهضة"[1]

لاشكّ أنّ قفز حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية إلى صدراة المشهد السياسي في تونس هو نتاج مباشر لذلك التحوّل التاريخي الذي أحدثته ثورة 17 ديسمبر 2010 بما آلت إليه من تبعات مزلزلة يوم 14 جانفي 2011 عندما ولّى الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي وجهه شطر المسجد الحرام لينزل ضيفا على خادم الحرمين الشريفين وذلك ‘‘تقديرا للظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب التونسي الشقيق’’على حد زعم بيان الديوان الملكي السعودي بعد وصول الديكتاتور الفار مع أسرته إلى مطار جدة الدولي..

اليوم ونحن نستمع إلى زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي نشعر أنّه بات لسان حال الثورة المضادة فخطابه أضحى متقاطعا بشكل واضح مع خطاب قوى الردّة التي تُسهب في الحديث عن القانون وحقوق الإنسان وتردّد قوالب جاهزة لا علاقة لها بالسياق الثوري من قبيل"من حق كل تونسي أن..."، ففي قطعة مسرحيّة من الكوميديا السوداء لم ير زعيم حركة النهضة مانعا في قبول معظم مشاريع القوانين النكوصيّة من بينها مشروع قانون زجر الاعتداء على القوات المسلحة بصيغته "الفجّة" مع الاكتفاء بتعديله رغم يقين الجميع [إلا نداء التجمع وحركة النهضة]أنّه من سقط المتاع ومكانه الطبيعي هو سلة المهملات..!

وقد لمسنا هذا المسار "النكوصي" لحركة النهضة بوضوح منذ فوزها في انتخابات 23 أكتوبر وانخراطها في لعبة التنازلات التي لا تنتهي وسمحت لأعداء الثورة بالتقاط أنفاسهم ولملمة شتاتهم في امتداد واضح لحكومتيْ محمد الغنوشي والسبسي، ولم تحدث تلك القطيعة السياسية الضرورية مع الماضي الاستبدادي كأنّ الثورة لا تجُبّ ما قبلها،ودارت الدوائر واجتاح نداء تونس البرلمان ومرّ مرشّحها إلى الرئاسة وسارعت النهضة إلى الانخراط في حكومة خُلاسية تجمّعيّة لتمنحها غطاء ثوريا يؤمّن لها إعادة إنتاج النظام القديم بسلاسة بعد أن أسهم النهضويّون في إضعاف المعارضة البرلمانيّة وامتصاص الزخم الثوري لدى قواعدهم..

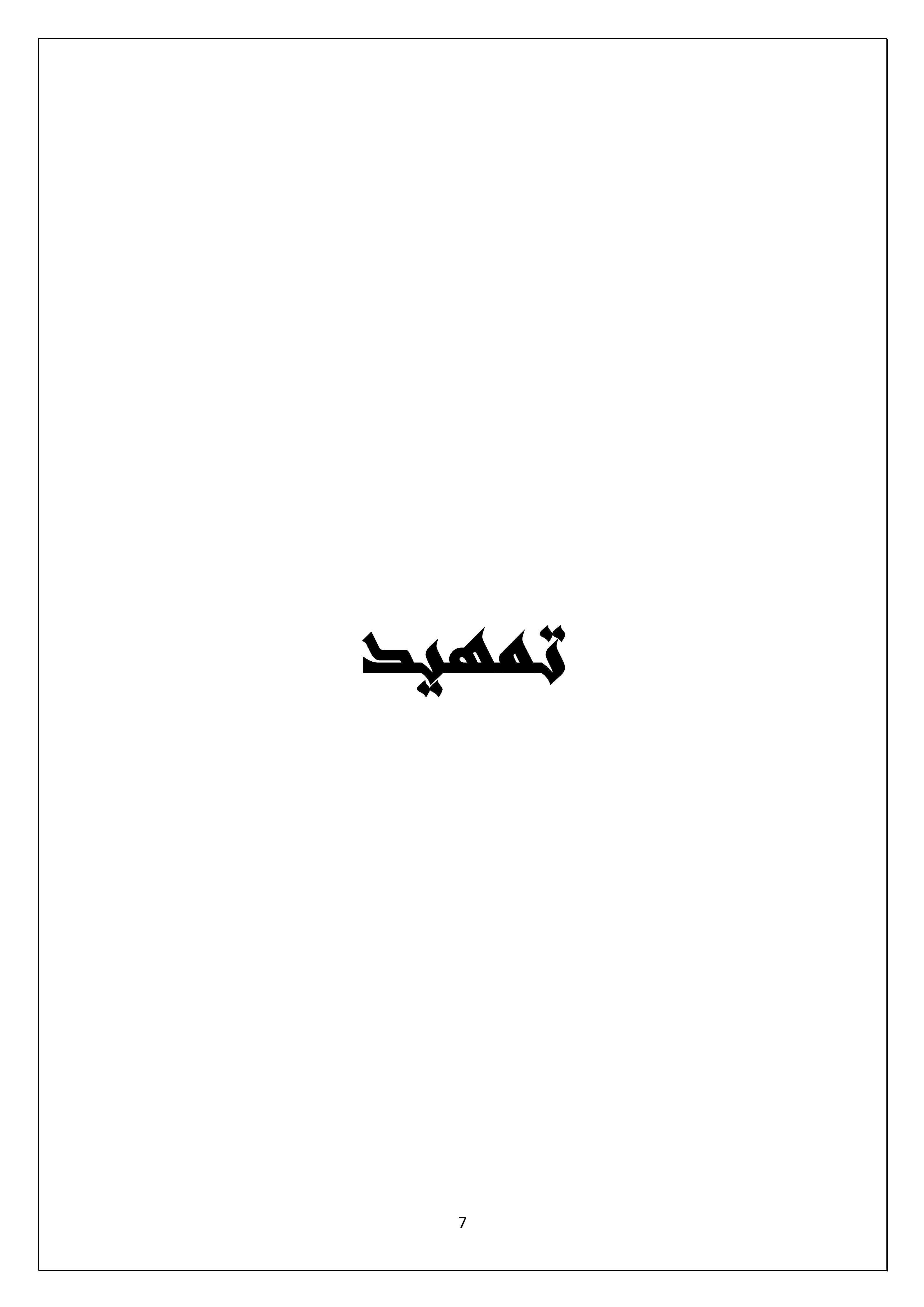
لكنْ إحقاقا للحق علينا أن نستدرك فنقول إنّ الحركة "الغنّوشية"عُذرها معها..إذ كيف لها أن تتحدّث مثلا عن منع عودة منظومة الاستبداد أوْ معاقبة"رموز التجمع " ورئيسُ الجمهورية نفسه "تجمّعي"؟؟!!!..؛ فمجرّد إثارة هذه المسألة "الحسّاسة"مع فخامته تتنافى وأبسط قواعد اللياقة ..!!

لاشكّ أنّ الشيخ وجماعته يُدركون أنّ "التخليَة" قبل "التحليَة"أي إنّ التخلي عن الرذائل مقدّم على التحلي بالفضائل كما يقول الفقهاء،لكنّي أفهم تماما الوضع المأزقي الذي تعيشه النهضة، فقد سلكت منذ البداية مسلكا خاطئا،وعندما تسلك طريقا إلى الجحيم لن يكون مهمّا السؤال عن رفيق الطريق..!!

زاوية الجديدي في 13 أيلول/سبتمبر 2017

---

[1]- **أول أوكسيد الكربون هو غاز سام ناتج عن [الاحتراق] !!**



تمهيد

غنيّ عن البيان أنّ حركة النهضة تستشعر وجود محاولات جديّة لاستفزازها تمهيدا لإقصائها من "الائتلاف الحكومي" ومن ثمّ استهداف دورها فنشاطها فوجودها بتواطؤ إماراتي –سعودي (مفترض)، وهي ترى في مقترحيْ السبسي المتعلقيْن بالإرث وزواج المسلمة من غير المسلم عملا استدراجيا موجّها ضد النهضويين أساسا بهدف إثارة حفيظتهم وجرّهم إلى المواجهة وإظهار حزبهم في هيئة المناور الذي يُبطن الانغلاق ويُظهر الانفتاح تقيّةً ، أو كمن يكابد للخروج من بوتقة " الدعوة" إلى فضاء "السياسة" دون جدوى..

وفقا للحكمة الغنوشيّة المتورّمة التعاطي الأمثل مع هذا المخطّط المفترض هو "التعقّل" و"ضبط النفس" وترك الحبل على الغارب ولو إلى حين واللوذ بصمت المقابر ولو على حساب المقدّسات (استباحة المساجد وقضية"الخمور الرفيعة") والحريات (تشديد القبضة الأمنية) والحرمات (انتشار التعذيب)...؛ مع التعويل على" السياج الشعبي "والفضاء العام لعقلنة ممارسات السلطة وترشيدها مع البقاء لأطول فترة ممكنة في التشكيل الحكومي ولعب دور تعديلي(ما) بدلا من التصادم مع السلطة بحجة صيانة السلم الأهلية وحقن الدماء في انتظار تفجّر نداء تونس من الداخل بفعل الصراعات البيْنية ومراكمة الأخطاء والخطايا وصولا إلى حالة سياسية جديدة تتغيّر فيها موازين القوى لمصلحة النهضة التي ستبدو (في تلك المرحلة) الحزب السياسي "الكبير" و"المتماسك" و"المؤمن بالديمقراطية"وهي الصورة التي عملوا على ترسيخ ملامحها خلال مؤتمرهم المضموني الأخير بما يقدّمها -غربيا- كصمام أمان "ضروري" لتحديد ملامح شبه نهائية للمشهد السياسي التونسي على المدى القريب والمتوسط أملا في استمرار امتصاص الوعي الشعبي العامّ في تمظهراته الدينية والثورية..!

وممّا يجب أن نراه في الدعوات الملحّة إلى إرساء نظام رئاسي هو ذلك الطابع الاستراتيجي الّذي يجعل أيّ رئيس قادم ذا صلاحيات واسعة، باعتبار أنّ هناك ما يقارب اليقين بأنّ كفّة أيّ انتخابات رئاسيّة قادمة سترْجَح (أو تُرجَّح) لفائدة مرشّح "كومبرادوري"، ويعضد هذا التوجّس ما يحدث داخل الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات من تفاعلات مشبوهة وما رافق استقالة رئيسها شفيق صرصار من حيثيات مريبة[2] فيما يُترَك هامش من النزاهة للاستحقاقات الانتخابيّة التشريعيّة بما يسمح بصعود «الإسلاميّين» الممثّلين في حركة النهضة الّتي يُراد لها غربيًّا مواصلة دورها "الاحتوائي" !

سبق أن أكّدنا أنّ حركة النهضة قد تحوّلت إلى شريك فاعل في إعادة إنتاج ميكانيزمات النظام القديم ، شريك يقدّم النصائح ويوفّر البدائل و يسند مسار الالتفاف على المؤسسات والتحرّش بالضمانات الدستورية ، إذ لم تعد الحركة «الثورية» ذات «المرجعية الإسلامية» مجرّد «غطاء ثوري» للمنظومة النكوصيّة بل باتت كائنا من كائناتها ، فبعد أن اختارت الانضمام إلى الحكومة الخُلاسية استأنفت مسار إضعاف المعارضة البرلمانية عبر دعم عدد من مشاريع القوانين والمقترحات الحكومية المثيرة للجدل على غرار المصادقة على عدم مرور الاتفاقيات المتعلقة بالقروض على مجلس النواب والتسبيح بحمد مقترح مُغرض يقضي بالسماح لحزبيين بالانتماء إلى المحكمة الدستورية وصولا إلى تمتيع البنك المركزي باستقلالية قد تهدّد سيادة البلاد أو ما تبقّى منها ، لتحطّ الرحال من جديد في حكومة الشاهد المريب(ة) ذات التركيبة العجائبيّة ودعم مساعيها الرامية إلى حلّ حزب لم تثبت ممارسته للعنف (حزب التحرير)، وأخيرا وليس آخرا التصويت لفائدة مشروع قانون المصالحة الإدارية سيئ الذكر[3] ..
في هذا الكتاب محاولة للردّ بإيجاز على 23 ذريعة يسوقها أنصار "النهضة" لتبرير السياسة المهادنة لحركتهم.

---

[2]- "قال رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات شفيق صرصار، في ندوة صحفية، إنه اضطر للاستقالة بعد أن تأكد من أن الخلاف داخل مجلس الهيئة لم يعد مجرد خلاف في طرق العمل، بل أصبح يمس القيم والمبادئ التي تأسست عليها الديمقراطية، واصفا قرار الاستقالة بالمسؤول"(حقائق أون لاين 09 ماي 2017).
[3]- فقط خمسة نواب من حركة النهضة صوّتوا ضدّ مشروع القانون وهم: منية بن إبراهيم، محمد بن سالم، معز بلحاج رحومة، ليلى الوسلاتي بوصلاح، نذير بن عمّو الّذي استقال من الكتلة.



(1)

نحن حريصون على استقرار البلاد !

ليس هناك "تحريف أو متاجرة بشرف الحقيقة" في القول إنّ نداء تونس و حركة النهضة هما بمعنى (ما) وجهان لعملة واحدة ، فكلاهما يقدّس "الدولة"ويتعبّد لها ؛ أحدُهما يشدّد على هيْبتها والآخر يبالغ في الحديث عن استقرارها .. وهو ما يجعلنا إزاء موقفين"محافظيْن" يتحدّدان نقيضا بل ضديدا للطرح الثوري..!!

فالثورة جوهرُ ماهيَتِها التغييرُ حتّى نخاع العظم بما يعنيه ذلك من مواجهة تحدّيات زعزعة "الاستقرار" .. فلو حملت الشعوبُ همَّ الدولة واستقرارِها لما خرجت يوما عن حكّامها ولما ثارت على طغاتِها..

ومن المعلوم من السياسة بالضرورة أنّ المسار الثوري لا يمكن أن يقترن بمسار إصلاحي ومن باب أولى وأحرى ألا يقترن بمسار "تنازلي"وصل إلى أكثر صوره قبحا بزيارة وفد شبابي نهضويّ للسبسي الملقّب بالرئيس وإطلاق عبارات إطراء فجة تفتّقت بها قرائح "سياسويّة"متقرّحة..

فما يبدو أوضح من أن نشير إليه هو أنّ قيادات الحركة والدائرين في فلكهم لا يريدون أن يصدّقوا أنّ طموحات التغيير تحتاج إلى حدّ أدنى من صرامة الفعل السياسي بما تستدعيه من مخاضات عسيرة ، إذ لا يمكن عقلا النظر إلى آلام الولادة على أنّها حالة مرَضية يجب ألاّ تحدث ..

أما المحتجون بهرم" ماسلو "حيث تحلّ الحاجة إلى الأمن في المرتبة الثانية يُغفلون نقطة مهمة تتعلّق بطبيعة الترتيب "الماسلووي" ذاته، فالرجل قدّم تصوّرا تفاضليا لما به يعيش الإنسان ويبقى وليس ما به يحسُن بقاؤه ويسمى وبالتالي لا نستطيع عدّه مرجعا نهائيا لأيّ نقاش ينشُد حسن بقاء الإنسان لا مجرّد بقائه ، فكما يُقال:"السجين في زنزانته والحمار في طريقه إلى الحقل ينعمان بالأمن.. "!!

حتى ونحن نتحدّث عن" الأمان"باعتباره أساسا لقيام الدولة تاريخيا علينا ألّا نذهل عن تجاوزنا لمرحلة البناء والتأسيس إلى لحظة أخرى هي لحظة ارتقاء قيميّ لا يُطرح فيها (أو يُفترض ألّا يُطرح فيها) "سؤال الأمن" بمعزل عن "أسئلة التحرر" إلا إذا كان ذلك على سبيل الفصل المنهجي البحت دون أن نذهل بطبيعة الحال عن أنّ الحرية في الإسلام مسيّجة بسياج الضوابط الشرعية حيث لا مكان للتقعيد الليبرالي "أنت حرّ ما لم تضر..!"

وقد علّمنا القرآن الكريم ألا نحرص على "حياة" بل على "الحياة" أي أن نطلب شرف البقاء لا مجرّد البقاء، حتى لا ينطبق علينا معنى الآية الكريمة :"وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ" ،، فأولئك الذين يردّدون أنّ الأمن أهمّ من الحرية هم كمنْ يقول إنّ العيش هو غاية في ذاته (Fin En Soi) ولو كان ذلك كذلك لما فُرض علينا الجهاد ولما قال الرسول صلى الله عليه وسلّم:" من قُتل دون ماله فهو شهيد، ومن قُتل دون أهله فهو شهيد، ومن قُتل دون دينه فهو شهيد، ومن قُتل دون دمه فهو شهيد " ..

(2)

الشعب هو من اختار السيسي وحزبه وعليه تحمّل تبعات اختياره !

دأب مناصرو حركة النهضة على الاحتجاج بأنّ الشعب اختار السبسي وحزبه وعليه تحمّل تبعات اختياره وهو قول فيه مطاعن عدّة ،، فلطالما صدّع السواد الأعظم من النهضويين رؤوسنا بأنّ الانتخابات بشقّيْها التشريعي والرئاسي قد طالها التزوير ولولا ذلك لما مرّ النداء ولا زعيمه (وهو ما نراه)،، فكيف يزعمون إذن أنّ الشعب قد اختار الثورة المضادة ؟!!،، وعليه تسقط حجّة "معاقبة الشعب" عقلا علاوةً على سقوطها الأدبي نظرا لتعارضها المبدئيّ مع قيم الثورة التي يدّعون أنّهم جزء منها ومع مبادئ الإسلام بصفتها مرجعية (مزعومة) للحركة..
الوجه الثاني للتناقض هو تشديد المسبّحين بحمد الحركة على أنّ هذا الشعب قد ذهب ضحية إعلام البنفسج الذي شوّه صورة الحركة ونجح في تكريس انحسار الوازع الثوري لدى العوام بما عبّد الطريق لصعود نداء التجمّع انتخابيا ،، إذا سلّمنا بهذا المعطى علينا بداهةً التسليم بأنّ عوام الناخبين لا يستحقون روح الثأر "الرمزي" التي يتبجّح بها الخاشعون في محراب "مونبليزير.. "

على كل حال لا تخلو بنية الحجاج النهضوي من أعراض تحسّر مشوب بالمكابرة السياسويّة ، فالنهضاوي "الّذي يهاجم اتّحاد الشغل بانتظام لا يعبّر عن مجرّد موقف سياسي بل هو بصدد التعبير عن حيلة لاشعوريّة تُسمّى" الإسقاط النفسي .. "إنّها وسيلة "المذنبين" للفكاك من ألم الشعور بالذنب .. الاتّحاد بأخطائه وخطاياه وموقف الثوّار منه يشكّل موضوعا مثاليًّا لهذا الإسقاط..!



(3)

الانتقادات اللاذعة هي في حقيقتها امتداد لما تعرّضت له الحركة أيام الترويكا من معارضة "عدمية" !

أمّا القول إنّ الحركة تعرّضت إلى هجمة شرسة من معظم ثوار اليوم أيام حكم الترويكا وحتى قبلها وجاءت اللحظة التي يحصدون فيها ما زرعوا فهذا منطق سقيم يحيّد بشكل لافت تعاليم الشرع المحثّ على رفض الظلم فضلا عن وضعه "المصلحةَ الوطنية" بين قوسين رغم أنّ ظاهر المنهج السياسي للغنوشي يشير إلى عكس ذلك..

وما يجب أن نراه أيضا هو ما خلّفته فترة حكم الترويكا من إرث نفسي ثقيلا ،، فالهجمة الشرسة التي تعرّضت لها النهضة بالأمس أكسبتها مظلومية جديدة مازالت قابلة للاستدعاء إلى الآن ، إذ بات شائعا لدى فئة واسعة من النهضويين إلحاق كلّ نقد أو مساءلة لسياسة الحركة ب [عداء إيديولوجي مستحكم] أو استثمار سياسي في شعبية الحزب] ، بمعنى آخر،،صار يُنظَر إلى معارضي الحركة الغنوشية بصفتهم ‟امتدادا” لتلك المعارضة العدمية التي طغت على سجالات المشهد ‟الترويكي..!! ”



(4)

نحن ندّرب شبابنا على الإدارة

ونورّط الخصوم في الحكم !

المتتبّع لذرائع أنصار النهضة ومريديها يجد أغلبَها يدور حول الذات أي الغُنم أو الخُسْر الحزبي بعيدا عن اعتبارات المصلحة العامّة ، فهم يتحدّثون باستمرار (وفي دوائر ضيّقة) عن تدريب شباب الحزب على الإدارة وعن توريط الخصوم في الحكم دون أن يساورهم مجرد الشك بأنّهم يورّطون البلاد في حكم خصومهم وليس العكس، فهل فكّر النهضويّون في الثمن الّذي قد يدفعه الشعب جرّاء هذا التفكير البراغماتي الفرداني الخطير؟ !! ..

ثمّ إنّ توخّي تكتيك كهذا يفترض وجود استراتيجيّة واضحة للوصول إلى الحكم (أو التمكين) عبر إحدى الطرائق الثلاث:

- صندوق الاقتراع:

إذا كان "النهضويّون" يبتغون سلطة عبر صناديق الاقتراع فإنّ هذا التفكير لايبدو منطقيًا لأنّ الآليّة الانتخابيّة "غير مضمونة" لوجود احتمال للتزوير أو الانقلاب "السياسي"على طريقة تنصيب حكومة مهدي جمعة أو الانقلاب العسكري على الطريقة الجزائريّة أو التدخذل العسكري على الطريقة المصريّة وإن كان هذا الاحتمال مستبعدا لأسباب سنحاول حصْرها في النقطة الموالية، فرغم أنّ الحركة باعتبارها تقتات قاعديًا من ريع مظلوميّتيْن :
مظلوميّة القمع ما قبل الثورة ومظلومية المعارضة العدميّة أيام الترويكا تستأثر بقاعدة شعبيّة "ثابتة" تصوّت آليا لفائدة الحزب إلّا أنّ ذلك ليس ضامنا لتحقيق الفور حتى في انتخابات تتمتّع بقدْر (ما) من النزاهة والشفافيّة بدليل تراجع الأصوات الّتي حصدتها انتخابيًّا بين انتخابات المجلس التأسيسي 2011 والانتخابات التشريعيّة 2014 .

- انقلاب عسكري:

إذا كان الانقلاب العسكري من المفكَّر فيه نهضويًا للتسلّل عبره إلى السلطة ومن ثَمّ السيطرة على الحكم فتحكيم الشريعة كما يردّد قطاع من "النهضويّين"في أحاديثهم المقهويّة فإنّ هذا الهدف غير واقعي ليس فقط بسبب العامل الخارجي المؤثّر والحاسم في الكثير من الأحيان في رسم ملامح القيادة السياسيّة في البلاد أو بسبب حالة التأهّب "الحداثوي"و"المضاد للثورة" من خلال ما يُسمّى "الدولة العميقة" بأذرعها الأمني والعسكرية والإعلامية بما يعسّر أي محاولة ل"الاختراق الإيديولوجي"ويقلّص من جدوى "طلب النُّصرة" في أي لحظة سياسيّة مهما كانت مادامت خارج "سياق شعبي ثوري" بل أيضا وخاصة بسبب جملة من العوامل المتضافرة سنعمل في السطور اللاحقة على ملامستها بشيء من التوسّع.

على عكس ما ترسّخ (أو ترسّب) في العقل السياسي الجمعي (النسَقي) فإنّ الانقلاب العسكري ليس "سيّئا" في ذاته، وتقييمُنا له يجب أن يتحدّد بناءً على ما بعد البيان رقم واحد أي ما سيحدث في اليوم التالي للانقلاب، إلى من) الطرف السياسي المُمكَّن) وإلى ماذا) النظام السياسي البديل) ستؤول مقاليد حكم البلاد، وهذا ما حدا بالمفكّر أوزان فارول إلى التمييز بين "الانقلاب الديمقراطي" و"الانقلاب غير الديمقراطي" دون أن يقصد ب"الدمقرطة العسكريّة" إن صحّ التعبير أكثر أو أقل من تسليم الحكم للمدنيّين عبر انتخابات نزيهة وشفافة، ولا تشكّل تجربة عبد الرحمان سوار الذهب في السودان عام ١٩٨٥ المثال الوحيد في التاريخ على "الانقلاب الديمقراطي" فقد عرفت دول أخرى من بينها البرتغال هذا الضرب من التغيير عام ١٩٧٥ في ما سُمّي بثورة القرنفل، ناهيك عمّا شهدته النيجر عام ٢٠١٠ في انقلاب العقيد "دجيبو" على الرئيس تانجا" الّتي أفضت إلى تنظيم انتخابات توّجت زعيم المعارضة مامادو إيسوفو، لكن هذا الإمكان النظري يجب ألاّ يُعميَنا عن وجود عقبات عمليّة كبيرة وكثيرة تقف أمام تحوّل كهذا في المنطقة العربيّة لأسباب تدور حول حالة "التوثّن المؤسّسي" داخل الإدارة وداخل المؤسسة العسكريّة نفسها الّتي تخضع غالبا لدوائر نفوذ وشبكات مصالح اقتصاديّة إذ يصعب تصوّر حدوث هذا النوع من "الانقلاب الصحّي" في مصر حيث ارتبط العسكر بالعمل السياسي في العصر الحديث منذ عهد محمّد علي باشا بل حتّى باتت المؤسّسة العسكريّة تسيطر على ما يعادل ٤٠ بالمئة من الاقتصاد، أو الجزائر حيث يصعب تفكيك منظومة جنرالات فرنسا، وبطبيعة الحال تزداد هذه

الصعوبة إذا ما تحدّثنا عن احتمال حدوث" انقلابإسلامي "أي انقلاب يقوده تيار إسلامي داخل الجيش يسلّم السلطة إلى طرف مدني إسلامي وذلك للعوامل المذكورة آنفا مضافا إليها نفوذ "النمط الثقافي السائد"(العلمانيّة) ، أمّا عن الدماء الّتي ترافق عادة الانقلابات العسكريّة فلن تكون أغلى من «دماء « "ثورة شعبيّة "نشدت "الأفضل"، بل إنّ "الانقلاب" أقلّ كُلفة مؤسّسيًّا من "مجازفة الثورة" .. أمّا عن احتمال السقوط في دائرة مُفرَغة من الانقلابات وتحوّلها إلى " تقليد دوري" فذلك يبقى مجرّد افتراض لا يرقى -على واقعيّته- إلى درجة الحتميّة لأنّه يتوقّف على كلّ حال على طبيعة" نظام الحكم الجديد"، ففي النهاية ما يجب رفضه بإطلاق هو حكم العسكر وليس انقلاب العسكر..!

بالنسبة إلى الحالة التونسيّة ما يبدو أوضح من أن يُشار إليه هو أنّ من يستجدي عطف الجيش إنّما يستجديه إمّا جهلا أو خوفا أو تعبيرا عن قلّة الحيلة، لا أحد يحدّثك عن رصاص العسكر في أحداث ٧٨ وانتفاضة الخبز ٨٤ ، لا أحد يتحدّث عن دور المؤسّسة العسكريّة في تقليم أظافر" الثورة "والحفاظ على قلب النظام، لا أحد حدّثنا عن مصير إرهابيّي جانفي ٢٠١١ الّذين وقعوا في قبضة الجيش، لا أحد يريد أن يتذكّر أحكام القضاء العسكري الجائرة بحقّ الشهداء والجرحى،،لا أحد يريد أن يصدّق أنّ الجيش هو خطّ الدفاع الأخير عن النظام الكومبرادوري القائم منذ أكثر من ستين عاما، الجميع يُردّد»: الجيش لا يحمي اللصوص ولا يُطلق النار على الشعب» كأنّهم بصدد تأكيد حقيقة تاريخيّة و هُم في واقع الأمر إنّما يريدون أن يقولوا:«أيّها الجيش لا تحم اللصوص و لا تطلق النار على الشعب» ، لا أحد يجرؤ على استخدام صيغة الأمر مع البدلة الخضراء ولو على سبيل الإنشاء اللّغوي..!
عندما نتحدّث عن المؤسّسة العسكريّة ودورها الممالئ لمنظومة الحكم ولو على حساب الشعب فإنّنا لا ننكر بذلك وجود استثناءات، لكنّنا نتحدّث عن التوجّه أو المنهج العام المبثوث في ما يُسمّى "العقيدة العسكريّة")"الوعي الجمعي العسكري ("التي تشكّلت تاريخيا بأيد خارجية،، مثلا تمّ زرع فكرة "الهرمية الهيكلية "أو "الانضباط العسكري" و"علويّة الدستور"(مهما كانت طبيعة هذا الدستور) دون الاشتباك بالتفاصيل الشرعية، لا أثر لمبدأ:"لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"، ليغدوَ" النظام الجمهوري "أكثر قداسة من "المعلوم من الدين بالضرورة..!!! "
وعندما يكون الجيش في خدمة نظام لا يعبّر عن هُوية الشعب فهذا الجيش هو قطعا معاد للشعب ، طبعا نحن هنا نتحدّث عن" العداء "بمعناه الفلسفي العميق..
الجيش ليس مجرد جزء من نظام فاسد بل ركن ركين من أركانه لذلك يمتدّ دوره إلى "خارجه" أي هو جزء من النظام ويحمي النظام في الآن نفسه، وقبل التفكير في كسب "الأعداء" يجب تحويل هؤلاء "الأعداء" إلى "أصدقاء" أو على الأقل "تحييدهم" وهذا ما لا نراه متيسّرا في ظلّ "دوغما العسكر"وما يسندها من قوى داخليّة وخارجيّة، في رأيي القوة الحقيقيّة التي يجب الاشتغال عليها هي "الشعب" ، وبالتالي العمل يجب أن يكون قاعديًّا بما يبيّئ الظروف لثورة شعبيّة إسلاميّة نراها أقرب إلى التحقّق من "انقلاب عسكري"يتغيّر على إثره النظام، أمّا عن حاجة الفكرة إلى قوّة تحميها فهذا صحيح لكن لا يمكن لهذه "القوّة" أن تحمي "الفكرة" إلّا إذا آمنت بها، قد يأتي "الانقلاب" لكن ليس قبل تبلور" مزاج شعبي إسلامي واسع.."
قد نقبل بطلب نُصرة الجيش باعتباره مراكمة محمودة لجهود استنهاض الوعي وتقريب "الفكرة الإسلاميّة" من ذوي الشوكة داخل الدولة لكن أن يتحوّل هذا الطلب إلى "منهج" فذلك ممّا نعتبره مغالطة للشعب ولو عن غير قصد بإيهامه بأنّ المؤسّسة العسكريّة معه وأنّها يمكن أن تنقلب لأجله في أيّ وقت وهو ما يضيّق أمام الرائي مجال رؤية مسالك تغيير أخرى تنتهي بهذا" الانقلاب "المأمول ولا تبدأ به، أمّا اعتبار طلب النُّصرة واجب الاتّباع شرعا فتلك نقطة خلافيّة محلّ سجال فقهي لا نرى أنفسنا قادرين على الخوض فيها ولو أنّي إلى اعتباره حكما خاص بالرسول أمْيَل..!

على كلّ حال نحن قطعا إزاء مبحث سياسي وفكري وشرعي معقّد يحتاج إلىجهد نظري معمّق حتّى تتكشّف لنا سبُل التعاطي العملي مع واقع شديد التركيب والالتباس..

- ثورة شعبيّة:

إذا كانت حركة النهضة تريد الهيمنة على الحكم عبر "ثورة شعبيّة" فإنّ هذه الإرادة لا تنسجم وطبيعة السياسة الّتي تنتهجها حاليا بما تبدو عليه من "لا شعبيّة" إن صحّ التعبير، ففضلا عن سُمْعتها "حداثيًّا" كحركة "إسلاميّة" تتوثّب للانقضاض على السلطة وتهديد "المكاسب البورقيبيّة" فإنّ سياستها تتّسم ثوريًّا بالمهادنة الفجّة بما يجعلها معزولة قاعديًّا بين "النكوصيّين" و"الثوريّين" على حدٍّ سواء في مقابل صعود تدريجي لعدد من الأحزاب "الثوريّة" الوازنة، ففي صورة اندلاع ثورة جديدة سيجد" النهضويّون "أنفسَهم وقد تحوّلوا إلى» أزلام جدد «ولن يكون نضالُهم القديم حينها بأعظم من "نضال" بورقيبة ضدّ الاستعمار! .

قصارى القول؛ ربّما لا يحتاج الأمر إلى ذوي الاختصاص الفرويْدي للوقوف على حقيقة لوْذ أنصار حركة النهضة بآليّتين للتنفيس الذاتي الدفاعي (اللاواعي) للتخفيف من وطأة السياسة المهادنة للحركة وتجنّب مواجهة تداعيات تلك السياسة بما يرافقها من "ألم" و"قلق" و"صراع داخلي:"

أوّلا؛ آليّة «الإنكار» وهي ميكانيزم نفسيّ يعبّر عن عدم قدرة على تحمّل مسؤوليّة تصرّف ما أو وضع ما عبر تبنّي تأويلات تهوينيّة تتعسّف على الواقع، هذا الأسلوب الدفاعي يلجأ إليه عوامّ "النهضويّين" من خلال الحديث ‹‹الداخلي›› المتضخّم عن التغلغل داخل مؤسسات الدولة وآفاق التمدّد والتمكين، وفي خضمّ هذا "الانتشاء الجماعي" يتحوّل"التخبّط" في إدارة مرحلة ما بعد 14 جانفي إلى ضرب من ضروب "الحكمة" و"النضج" و"الدهاء السياسي.. "

ثانيا؛ «الإسقاط» وتتجلّى هذه الآليّة بوضوح من خلال مهاجمة اتّحاد الشغل بانتظام في سلوك يتجاوز في رأينا مجرّد تسجيل موقف سياسي ليعبّر عن حيلة لاشعوريّة تُسمّى" الإسقاط النفسي .. "إنّها وسيلة "المذنبين" للفكاك من ألم الشعور بالذنب، والاتّحاد بأخطائه وخطاياه وموقف الثوّار منه يشكّل موضوعا مثاليًّا لهذا "الإسقاط..! "



(5)

نحن نحاول ضمان حد أدنى من "الديمقراطية" ونعمل على تجنّب مخططات الانقلابيين !

يفتخرون بنجاحهم في المحافظة على (حدّ أدنى) من "الديمقراطية" كأنّ "الديمقراطية" تحتمل منطق ("السميق") أو كأنّها غاية في ذاتها وليست وسيلة أو مصعد اجتماعي واقتصادي ،، يتحدّثون عن نجاحهم في قطع الطريق على الانقلابيين كأنّ مسار"التوافق" ليس إحدى أدوات الانقلاب الناعم على الشرعية.. هذا "التوافق" هو في حقيقته جبهة لاحتواء الثورة والالتفاف على استحقاقاتها ،صحيح هو نتاج لإكراهات،إكراهات النظام الانتخابي والسياسي بالنسبة إلى النداء وإكراهات إقليمية ودولية بالنسبة إلى النهضة، إلّا أنّ غريزة حبّ البقاء السياسي لدى النهضة جعلتها تبالغ في قراءة حساب للعامل الخارجي، وحتى حديثهم عن محاذير السقوط في السيناريو المصري يطغى عليه استحضار معاناة "نظرائهم"الإيديولوجيين (الإخوان)..
، هناك مبالغة في قراءة حساب للعامل الخارجي، فتونس في النهاية ليست مصر من ناحية الوزن السياسي الإقليمي والأهمية الجيوبوليتيكيّة وحتى العقيدة العسكريّة وما يتّصل بها من واقع اقتصادي خاص يهيمن عليه الجيش بنسبة تتجاوز 40 بالمئة ، الضغوط الدولية على تونس ليست كما يحاول البعض تصويره ،كان يمكن لحركة النهضة أن تمضيَ قُدُما في تحقيق غيض من فيْض أهداف الثورة دون ("إزعاج") القوى الغربيّة ! ..



(6)

حركة النهضة تلعب دورا تعديليا مفصليًّا بمواقفها

المعارضة للكثير من القرارات والسياسات

طاقة الرفض المتدفّقة التي تبديها حركة النهضة بين الفينة والأخرى ليست إلا حركة احتجاج من الداخل أيْ صُلب المنظومة النكوصية نفسها وهي بهذا المعنى لا تطمح إلى أكثر من "كبح" جماح الارتداد المجنون عن المسار الثوري..
فالحزب الذي عارض ذاتَ يوم مشروع قانون تحصين الثورة وشارك في ائتلاف حكومي تجمّعيّ الهوى والهُويّة وسلك مسالك تتقاطع مع مسارات الثورة المضادة لا يمكن اعتباره بداهةً لسان حال أو مقال الأحرار ، فهو بمنهجه المهادن لم يعد يتحدّد نقيضا أو ضديدا لقوى الردة بل بات دوره شبيها بذلك الذي تضطلع به المعارضات الكرتونية في الأنظمة الاستبداديّة حيث توفّر "النهضة" آليات تنفيس ذاتية للسلطة من خلال تمثيل "مفترض" للصوت الثوري في صغائر الأمور دون عظائمها..



(7)

حركة النهضة هي حزب من بين أحزاب (ثورية) أخرى ولسنا ملزمين برفع لواء الثورة !

حركة النهضة "رأس"و"الرأس" أولى بالمساءلة والمحاسبة، وهي حزب ينطلق من "مرجعية إسلامية" (مفترضة) ومحسوب تاريخيا على "المشروع التغييري"وهي جزء من ثورة 17 ديسمبر 2010 - 14 جانفي 2011 ، كما أنّها أكبر حزب في البلاد والأكثر تنظيما ويستأثر بأكثريّة مقاعد البرلمان (69 مقعدا) بعد تذرّر "النداء"،وهي بذلك تملك أدوات الحدّ الأدنى من الفعل الثوري، أكثر

من مليون و400 ألف ناخب تونسي أعطوا أصواتهم للحركة في انتخابات 23 أكتوبر 2011 في ظرفية تتّسم بقدر كبير من"النقاء الثوري" رغم محاولات إعلام البنفسج التلبيس على الناس ومقاومة المدّ الثوري، وإذا لم تعد الحركة ترى نفسها أهلا للإيفاء بالتزاماتها المعنوية تجاه "المزاج الثوري العام" (الّذي نزعم وجوده رغم انحساره) فما عليها سوى حلّ نفسها والتحوّل إلى "جمعية خيريّة" مثلا،عندها فقط لن نطالبها بأيّ فعل ثوري !..



(8)

يكفي ما تعرّضنا له من اضطهاد

ولا أحد يزايد علينا في النضال!

نهضويّون كُثر يعتقدون أنّ تعرّضهم سابقا لنصيب وافر من الاضطهاد يُعفيهم اليوم من المساءلة ويشفع لهم انحناءهم أمام قوى الردّة، المفارقة أنّ ما يعتقدونه مبرّرا قويا لسياستهم هم في الحقيقة مبرّر إضافي لإدانتهم باعتبارهم لم يخونوا الثورة فقط بل خانوا تضحيات مناضليهم أيضا ولاسيّما أنّ أوّل معتقل سياسي يلقى حتفه في سجون الرئيس المخلوع بن علي الّذي قامت الثورة ضدّ نظامه هو من نشطاء الحركة[4] ..

[4] - الرائد بالجيش التونسي محمد المنصوري الّذي قضى تحت التعذيب يوم غرة ديسمبر 1987.

علاوة على هذا وذاك من الخُلف تبرير شرّ لحق بخيْر سبق، إذ سيكون من قبيل "الاستبلاه الأبله"أن يُطلب منّا النظر إلى تجاوزات الحاضر بعين "بطولات" الماضي !..



(9)

«معركة الهُويّة انتهت والآن المعركة الأساسيّة هي معركة التنمية..» !

من أشهر المغالطات الّتي يردّدها ذوو الحكمة المتورّمة من المتعاطين مع الشأن العام الزّعم بأنّ معركة الهُويّة انتهت والمعركة الأساسيّة اليوم هي معركة التنمية..
»الاصطناع» لغةً من "الصنع" أو "التكلّف" فلا يُصطنَع الشيء إلّا من عدم، أمّا «الاستثارة» فلا تنسحب إلا على ماهو موجود بالقوّة ويُراد له أن يكون موجودا بالفعل، ففعل الاستثارة يهدف إلى نقل "الشيء" من حالة الكمون إلى حالة الظهور وهو ما ينسحب على ما يدعونه "الاستقطاب الإيديولوجي"، فهو" استقطاب_مستثار "وليس استقطابا مصطنعا كما يردّد البعض، فالتدافع أو الصراع بين الحق والباطل أو مايسمّونه "الصراع الإيديولوجي/الثقافوي/الهوَوي" هو سنّة الله في خلقه وأيّ طرح مقابل هو قطعا إمّا من باب التزييف والتزلّف لبني علمان أو تعبير عن رغبة "متطرّفة "في فرض "الاستقرار"، يقول الله تعالى في مُحكم تنزيله : «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض»، فهؤلاء الّذين ينفون منطق "التدافع الحضاري" وحقيقة" الهُويّة_المهدّدة " بتعلّة أولويّة الهمّ الاقتصاديّ إنّما يتحرّكون (بوعي أو بغيره) بوحي من فلسفة "الدولة الحديثة"حيث

لا يُنظَر إلى الإنسان (''المواطن'') إلّا ككائن ''يموت ويحيا ولا يُهلكه إلّا الدهر'' أيْ يعيش مرة واحدة ويجب أن يعمل طوال حياته على ''الكسْب'' والصعود الاجتماعي والاقتصادي وعلى ''السلطة'' أن تعمل على ''تبيئة'' الظروف لتحقيق هذا الربح المادي منزوع القيمة..!

بل إنّنا نزعم أنّ كلّ من يمركز فكرة ''معركة التنمية'' ويميّع كل خطاب هُويّاتي إنّما يقدّم خدمة جليلة (بوعي أو بغيره) لشراذم اليسار وغيرهم من شُذّاذ الآفاق المتفسّخين، فعندما يتعاطى ''مسلم'' مع تقرير لجنة الحريات سيئ الذكر بمنطق التسطيح والتمييع بدعوى وجود ماهو أهمّ وأجدى لحياة الناس فإنّه يسطّح حضور الدين في المجتمع كأنّما «بالخبز وحده يحيا الإنسان» في تعاط سياسويّ مقزّز يُحيّد الالتزام العقدي ويتعالى عليه..!

الحقيقة الّتي لا يُماري فيها عاقل أنّه لا يمكن فصل مطلب التنمية عن مطلب العبودية لله اللهّم إلا على سبيل الفصل_التعسّفي، ونزعم أنّ آية قرآنية واحدة كفيلة بنسف السجال المفتعل بين سؤاليْ الدين (''الإيديولوجيا'') والدنيا (''التنمية'') «وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ» (الأعراف -96-) ..ففي الإسلام ليس هناك فصل بين الطموح الدنيويّ'')بركات من السماء والأرض'') وبين الالتزام العقدي'') آمنوا واتّقوا'') ،فالاعتصام بحبل الله جلّ وعلا كفيل برفعنا درجات في سلّم التقدّم وإن لم يحدث ذلك فلحكمة يعلمها العليم والعبرة في النهاية بالمآل الأخرويّ ''وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ''، أمّا الاعتراض بما تشهده الدول الكافرة من تقدّم رغم أنّها غير مسلمة ،فنقول إنّها قد أخذت بما به يتحقّق التقدّم المادي بمنطق السببيّة الموضوعيّة الّتي أسنّها الله لتستقيم حياة البشر وتستمرّ عمارة الأرض بما يجعل العمل وفقها والاعتداد بها كفيلا بتحقيق النجاح ''المادي'' إذا ما شاءت المشيئة الإلهيّة تحقّقه لحكمة، ثمّ إنّنا أمام حاكم مسلم على شعب مسلم يُفترَض أن يُعمَل بشأن سياسته المقياس الشرعي وليس المقياس المادي وإلا فلنرفع القبّعة إذن لليابان الشنتووية والصين البوذية وأوروبا المسيحيّة فقط لأنّها حققت تقدما اقتصاديا، الحقيقة أنّ هذه الدول من وجهة نظر عقديّة تنسحب عليها آية أخرى تقول:« فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ» (الأنعام 44)، من هنا تجدر الإشارة إلى أنّ اعتبار الالتزام المحمول على السياسي هو من نوع الالتزام بنتيجة والاكتفاء بهذا التقعيد في التقييم السياسي هو نتاج مباشر لذلك المقياس المادي منزوع القيمة، في حين أنّ المقياس الشرعي يُفترض فيه (فضلا عن النظر في''النجاعة الماديّة'') أن يُحتكَم إلى مبادئ منبثقة من الإسلام ومبدأ المبادئ هو تحكيم شرع الله تعالى ..
كما لا يخفى على أحد أنّ مركزة النقطة المتعلّقة بالارتقاء الاقتصادي مردّها الأساس جاذبيّة الغلاف الّذي يكفي كثيرين مؤونة الاشتباك بالتفاصيل تفاصيل الحياة الاجتماعية والخاصة في البلدان المتقدّمة، فن يتحدّث عن اليابان مثلا لا يرى فيها سوى الانضباط و العبقرية والتفوّق التقني فيما يُسدَل ستار سميك على ذلك الخواء الروحي الّذي يعيشه اليابانيّون وليس أدلّ على ذلك من تفشّي ظاهرة ''الهيكيكوموري''(الانعزال أو التقوقع) تحت إيقاع الحياة الماديّ الضاغط الّتي كثيرا ما تؤدّي إلى الانتحار ، هذا فضلا عن اعتلال الحيوات العاطفية والجنسيّة للأفراد..

فضلا عن هذا وذاك لا يفوتنا أن نشير إلى الجانب العمَلي الّذي يجعل من الاقتصاد الإسلامي سبيلا موضوعيّا إلى النهوض وهذا بشهادة علماء الغرب أنفسهم ونحيل في هذا السياق على تصريحات عالمة الاقتصاد الإيطاليّة ''لوريتا نابليوني'' الّتي أقرّت عام 2008 بأنّ الحلّ للفكاك من المخاطر

المحدقة بالمنظومة الاقتصاديّة الغربيّة هو النظام المالي الإسلامي، والّذي لا يمكن تطبيقه بداهةً إلّا في إطار سياق سياسي إسلامي أي في ظل دولة تحكّم الشريعة بجميع تفاصيلها..

صفوة القول..

رغم أنّ كثيرين يروْن أنّ التقسيم الإيديولوجي المانويّ إلى "إسلامي" و"علماني" هو تقسيم تبسيطي قد يجانب الصواب إذا ما تعلّق الأمر بحزب "غير مؤدلَج" يقف في منطقة رماديّة يمثّلها ما يُسمّى" المشترك الوطني"، إلّا أنّنا نعتقد جازمين أنّ التصنيف على أساس "الأسلمة" أو "العلمنة" يبقى المعيار الأساسي في تقييم المرجعيّات الفكريّة للأحزاب، ولا يأتي التسطيح إلّا إذا قفزنا على التدرّجات اللونيّة لهذا الصنف أو ذاك، إذ لا يمكن وضع جميع الأحزاب "الإسلاميّة" في سلّة واحدة أو اختزال الأحزاب العلمانية في نموذج معرفي أو سياسي واحد..!

(10)

الفصل بين الدعوي والسياسي

أنقذ رأس " الإسلام السياسي"

في تونس !

قطاع واسع من أنصار النهضة يؤكّد أنّ الإقدام على خطوة "تجسيد مبدأ "التخصص"[5] داخل الحركة قد أنقذ "الإسلام السياسي" وأنّ حديث الغنوشي عن تجاوز هذه السردية إنّما يدخل في نطاق "التقيّة السياسيّة" لا غير..

وقد بدا واضحا أنّ "تخلّي حركة النهضة عن قيادات بوزن الصادق شورو والحبيب اللوز يحمل مجموعة من الدلالات الداخليّة والخارجيّة كقطعها مع الخطاب الدعوي الّذي ميّزها في سنوات نشأتها وتبنّيها خطابا سياسيا مدنيا بعدم الدعوة إلى تطبيق الشريعة"[6] ! ..

5- نحيل على البيان الختامي للمؤتمر العام العاشر لحركة النهضة (25 ماي 2016) ،النقطة الثانية:" تخصص الحزب في العمل السياسي و تحرير القدرات المواطنية في مجال الإصلاح".

في الحقيقة؛ أخطر مآلات الفصل بين الدعويّ والسياسيّ على الإطلاق هو المساهمة في بناء نسق تبريري جديد يسند مسار استهداف ما يُسمّى» الإسلام السياسي التقليدي) «حزب التحرير نموذجا) "لصالح سرديّة جديدة (قابلة للحياة) في الدولة_الحديثة.." هذه السرديّة نظّر لها فيلسوف " ما بعد الاستشراق"أوليفيي روا[7] Olivier Roy"وأشار إليها باستخدام مصطلح" ما بعد الإسلامويّة "(ما بعد الإسلام السياسي) ليعبّر به عن تجاوز تلك" الحالة الأصوليّة "الّتي تتوق إلى تحييد "الوضعيّ" وتحكيم "المتعالي" ثمّ جاء جيل كيبال Gilles kepel الّذي بات ملهما للدوائر الاستخباريّة الغربيّة[8] ليُكرّس فكرة" الثالث المرفوع "أي إنّ الحركات الإسلاميّة باتت بحكم الأمر الواقع أمام طريقيْن لا ثالث لهما ؛ إمّا التطبيع الكامل مع الطرح_الديمقراطيّ والانخراط في العمل السياسي المشترك أو الانضمام إلى معسكر" الإرهاب "، وفقا لهذه المقاربة ؛ حتّى تلك الجماعات الّتي تمارس نشاطا حزبيًّا سلميًّا تُنزَّل (سياسيًّا) منزلة الجماعات"الإرهابيّة بزعْم أنّ الفارق بين الفسطاطيْن هو فارق في الدرجة لا في النوع أي إنّ الاختلاف هو اختلاف تنوّع لا تضاد!

---

[6]- محمود سليم هاشم شوبكي، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحوّل الديمقراطي في تونس 2010 _ 2015 ، أطروحة ماجيستير نوقشت بتاريخ (03 مايو/ آيار 2016)، ص145.

[7]- نحيل على كتابه الشهير "فشل الإسلام السياسي" (١٩٩٢).

[8]- نحيل على كتابه:«انتشار الإسلام السياسي وانحساره».

(11)

عودوا إلى السيرة النبوية

وراجعوا موقف الرسول الأعظم..

طلقاء مكّة نموذجا !

من الذرائع الدينيّة التاريخيّة الّتي يستشهد بها أنصار حركة النهضة حديث "اذهبوا فأنتم الطلقاء"، في ما يلي نصّ الرواية كما جاءت في ما جمعه "ابن إسحاق"[9] :
"فحدثني بعض أهل العلم أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قام على باب الكعبة فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، أَلا كل مأْثرة أو دم أو مال يدّعى فهو تحت قدميّ هاتين إلا سدانة البيت وسقاية الحاج ... ثم قال: يا معشر قريش ما ترون أني فاعل فيكم؟ قالوا: خيرًا، أخ كريم، وابن أخ كريم، قال: اذهبوا فأنتم الطلقاء ".

[9]- محمّد بن إسحاق (ت151 ه)، مؤرّخ ومحدّث يُعدّ أوّل من صنّف في السيرة النبويّة.

ما يجهله (أو يتجاهله) المنافحون عن حركة النهضة "ذات المرجعيّة الإسلاميّة"هو تضعيف الألباني لهذا الحديث[10]، وتغافلهم عمّا نُقل عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم يوم فتح مكّة من استثناء لأربعة رجال وإمرأتين من "العفو النبوي"والأمر بقتلهم وإن "تعلّقوا بأستار الكعبة"[11]في حديث صحيح[12] .. من الأحاديث الصحيحة المتعلّقة بفتح مكّة والّتي يجب استعادتها في سياقنا الثوري والوقوف عند معانيها البعيدة :"فمن دخل دار أبي سفيان فهو آمن، قالوا: قاتلك الله!، وما تغني عنا دارك؟!، قال: ومن أغلق عليه بابه فهو آمن، ومن دخل المسجد فهو آمن، وتفرق الناس إلى دورهم وإلى المسجد"، فهل دخل رموز النظام القديم عصر الثورة وقبلوا بإكراهاتها ؟؟ ..هل بقوا على تراجعهم وانسحابهم من محاولة إدارة الشأن العام ووأد الفكرة الثوريّة ؟ !..

---

[10] - سلسلة الأحاديث الضعيفة [3_308].
[11] - "لما كان يوم فتح مكة أمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس إلا أربعة نفر وامرأتين، وقال اقتلوهم وإن وجدتموهم متعلقين بأستار الكعبة: عكرمة بن أبي جهل وعبد الله بن خطل ومقيس بن صبابة وعبد الله بن سعد بن أبي السرح(...)"[عن النسائي في سننه عن مصعب بن سعد عن أبيه].
[12] - صحّحه الألباني.

(12)

عودوا إلى تجربة المصالحة في جنوب إفريقيا !

في سياق تبرير السياسة المهادنة للحركة ونحوها ونحوّها المتضخّم نحو تجاوز الإرث الاستبدادي دون أدوات ثوريّة كثيرا ما يستدعي "النهضاويّون" تجربة المصالحة في جنوب إفريقيا الّتي عانت من نظام الفصل العنصري ("الأبارتيد")طوال عقود، في الحقيقة هناك الكثير ممّا يجب أن يُقال عن التجربة الجنوب إفريقيّة، سنحاول حصرها في بعض النقاط:

- عندما فكّر فريديريك دي كليرك Frederik Willem de Klerk في المُضيّ قُدُما في مسار التفاوض مع نيلسون مانديلا الّذي أُطلق سراحه للتو (عام 1990) ارتأى استفتاء البيض حول الخيار

التصالحيّ، النتيجة أظهرت أنّ معظم الّذين استُفتيَت آراؤهم يؤيّدون هذا المنحى .. السؤال هنا: هل عادوا إلى الشعب لاستطلاع رأيه من مشروع قانون تحصين الثورة أو مشروع قانون المصالحة الإداريّة مثلا؟ !!..

- قانون المصالحة الّذي تمّ تمريره عام 1995 في جنوب إفريقيا هو تتويج لسنوات من المقاومة المسلّحة العنيفة الّتي أجبرت ""دي كليرك" وقطاعا كبيرا من البيض على استجداء "التعايش السلمي" ، آخر رئيس أبيض لجنوب إفريقيا (بين 1989 و1994) على حدّ وصف مانديلا نفسه كان "براغماتيًّا" ولم يكن "مبدئيّا"، وعليه لم يكن السود الطرف الأضعف في مشروع "البناء للمستقبل"، فهل مُكّن للقوى الثوريّة في تونس حتّى نتحدّث عن "مصالحه" أم إنّنا إزاء محاولة فجّة من "الدولة العميقة" للالتفاف على مبدأي المكاشفة والمحاسبة بالتآمر على هيئة الحقيقة والكرامة قصد إضعافها وإنفاذ أشكال أخرى لل"تطبيع" بعيدة عن المنطق الثوري ؟ !..

- في عام 2010 منحت المحكمة الدستوريّة بجنوب إفريقيا الضحايا دورا استشاريا يسبق عمليّة منح العفو السياسي ..

- الكثير من رموز نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا قدّموا اعتذارا صريحا للسود، فهل اعتذر رؤوس النظام ""الساقط"عندنا ؟ !!..

- ما لا يريد أن يقوله المتاجرون بسُمعة تجربة جنوب إفريقيا هو رفض 5500 طلب عفو من أصل 7000 وذلك لعدم التزام المذنبين بمبدأ المكاشفة علاوة على تورّط معظمهم جنائيا ..

- سؤال بريء..لماذا يستدعون مثال جنوب إفريقيا رغم أنّ التجربة التشيليّة أكثر مقبوليّة على صعيد التحوّل الديمقراطي والعدالة الاجتماعيّة، الإجابة بكل بساطة هي أنّ حالة الشيلي اتّسمت بالحرص على الملاحقة والمكاشفة فالمحاسبة حتّى إنّ شيخوخة بينوشيه لم تشفع له أمام العدالة ووقف أمام القضاء مواجها تهما جنائية خطيرة ..

(13)

عودوا إلى صلح الحديبية !

في العام السادس هجري عقد الرسول صلّى اللّه عليه وسلّم صلحا عُرف ب"صلح الحديبية" ومن أبرز بنود الاتّفاق فرض هدنة بين المسلمين وقريش مدّتها عشر سنوات، وغالبا ما يستشهد أنصار حركة النهضة بما قدّمه الرسول عليه الصلاة والسلام من "تنازلات لمصلحة عامّة راجحة"، نقل الرواة أنّ الرسول الكريم دعا عليّا بن أبي طالب فقال له " :اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم."
فقال سهيل: أما الرحمن، فما أدري ما هو؟ ولكن اكتب: باسمك اللهم كما كنت تكتب.
فقال المسلمون: والله لا نكتبها إلا بسم الله الرحمن الرحيم
فقال " :اكتب: باسمك اللهم"

ثم قال " :اكتب: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله"
فقال سهيل: والله لو نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت، ولكن اكتب محمد بن عبد الله
فقال " :إني رسول الله، وإن كذبتموني اكتب محمد بن عبد الله."

فضلا عمّا تقدّم قبل المسلمون بشرط ينصّ على ردّ من يأتيهم من قريش مسلما بدون إذن وليه على ألا ترد قريش من يعود إليها من المسلمين.

ما لا يريد أن يراه"النهضويون"هو أنّ الرسول صلى الله عليه وسلّم لم يتنازل عن ثابت واحد من ثوابت الدين، وتنزّله في نقطتي البسملة والتنصيص على رسالة محمّد (عليه الصلاة والسلام) يدخل في نطاق ما يسمّيه البعض "مداراة"، وحتّى قبوله بردّ من يأتيه من قريش مسلما وعدم ردّ من يعود إليها من المسلمين أبعد ما يكون عن التنازل المهين ، وكثيرا ما يقع الاستشهاد في هذا السياق بما قاله الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم: «قال العلماء وافقهم النبي صلى الله عليه وسلم في ترك كتابة بسم الله الرحمن الرحيم وأنه كتب باسمك اللهم وكذا وافقهم في محمد بن عبد الله وترك كتابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا وافقهم في رد من جاء منهم إلينا دون من ذهب منا إليهم وإنما وافقهم في هذه الأمور للمصلحة المهمة الحاصلة بالصلح مع أنه لا مفسدة في هذه الأمور أمّا البسملة وباسمك اللهم فمعناها واحد وليس في ترك وصف الله سبحانه وتعالى في هذا الموضع بالرحمن الرحيم ما ينفي ذلك ولا في ترك في وصفه أيضا صلى الله عليه وسلم هنا بالرسالة ما ينفيها فلا مفسدة فيما طلبوه وإنما كانت المفسدة تكون لو طلبوا أن يكتب ما لا يحل من تعظيم آلهتهم ونحو ذلك وأما شرط رد من جاء منهم ومنع من ذهب إليهم فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم الحكمة فيهم في هذا الحديث بقوله من ذهب منا إليه فأبعده الله ومن جاءنا منهم سيجعل الله له فرجا ومخرجا ثم كان كما قال صلى الله عليه وسلم فجعل الله للذين جاؤونا منهم وردهم إليهم فرجا ومخرجا ولله الحمد وهذا من المعجزات» ..

وعليه؛ لا يمكن تنزيل "التنازلات الدينية"لحركة النهضة (التراجع عن التنصيص على الشريعة نموذجا) في خانة "المقبول الشرعي"تأسيسا على حيثيات "صلح الحديبية" !..

(14)

نحن نحاول محاكاة التجربة

الإسلامية الأردوغانيّة !

يجب الإقرار بدايةً أنّ هذه الذريعة لم تعد شائعة بين عدد كبير أنصار النهضة لكن مازال لها حضور يُذكر بينهم ..

من أخطاء القياس التي وقعت فيها عدة أحزاب إسلامية (حركة النهضة نموذجا) استدعاء المثال التركي الأردوغاني والتوق إلى تكراره في بلدانها سواء بشكل معلن صريح أو ضمني مستبطن يعبّر عن نفسه من خلال عبارات الإعجاب المتضخّمة بأردوغان رغم أن تجربة حزب العدالة و التنمية في

تركيا لا تعدّ نموذجا يُحتذى بالنسبة إلى اليمين الإسلامي "المعتدل"..فمنذ قيام الجمهورية التركية على يد أتاتورك عام 1923 حمل الجيش على عاتقه مهمة حماية علمانية الدولة من حيث السياسة العامة للبلاد في كافة المجالات ..هذا الجيش "المتأترك" يضطلع بمهمة قومية "مقدسة" بما يعنيه ذلك من محاربة للإسلام عموما و لما يسمّى "بالإسلام السياسي" خصوصا، فاليمين القومي [الطوراني] يكاد يكون اليمين الوحيد المعترف به في تركيا..في ظل هذا الإرث الثقيل الذي خلّفه مصطفى كمال المعروف بأتاتورك [ابو الأتراك] لم يكن بوسع الأحزاب و الشخصيات ذات الميول الإسلامية غير المعلنة إلا الاقتراب من الإسلام دون الابتعاد عن العلمانية و هو وضع مربك انتهى بنجم الدين أربكان و حزبه إلى التصفية قانونيا و سياسيا و من قبله رئيس الوزراء عدنان مندريس الذي تمت تصفيته جسديا عقب انقلاب عام 1960 و في الانقلاب الأخير عام 1980 تمت الإطاحة بسليمان ديميريل ليعود إلى الحياة السياسية أوائل التسعينيات .. و منذ عام 2003 يتربّع حزب العدالة و التنمية بقيادة رجب طيب أردوغان بفضل غالبية برلمانية مستقرة إلى حد بعيد، هذا الحزب "الإسلامي" أُسّس في رأينا لدوافع "شخصية" أكثر منها "دينية" فقادته و على رأسهم أردوغان و على إثر حلّ حزب "الفضيلة"[زعيمه أربكان]أسسوا حزبهم ليضمن لهم خوض حياة سياسية بلا متاعب مع الاحتفاظ ببقايا وازع ديني،و الحقيقة هناك قرائن تؤكد هذه الرؤية فتأسيس حزب العدالة و التنمية تم عام 2001 بعد أحداث بارزة متسارعة، فمن تعرّض أردوغان للسجن و الحرمان من المشاركة السياسية إلى حظر حزبي الرفاه و الفضيلة لأربكان ،و كلّ ذلك تم في إطار حماية علمانية الدولة ،و لما كان ذلك كذلك فمن الطبيعي أن يسلك الحزب الحاكم في تركيا اليوم مسلكا "وسطا"(براغماتيا) يمارس وفْقه "الإسلام" دون إزعاج العلمانية و بالتالي الجيش ،وقد ساهم المزاج الصوفي النقشبندي في تعزيز هذا التمشي الموسوم بالمهادنة والمداراة، كما علينا ألّا نغفل عن أنّ العضوية في الاتحاد الأوروبي بما هي مطلب وطني وتقريبا محلّ إجماع بين مختلف دوائر الفعل في أنقرة و الالتفاف الشعبي حول حزب العدالة ذي المرجعية الإسلامية هما عاملان من شأنهما تخفيف القبضة العسكرية (فشل انقلاب عام 2016 عرَض من أعراض انحسار العسكرة) باعتبار تفاقم هاجس دمقرطة المؤسسات و صيانة مدنية الدولة قبل علمانيتها ..

(15)

راشد الغنوشي يمارس التقيّة السياسية ويتحيّن فرصة تحكيم الشريعة الإسلامية !

من الأساطير الّتي رُسمت حول راشد الغنّوشي انتهاجه منهج «التقيّة السياسيّة» وإظهاره خلاف ما يُضمر ، والزعم أنّه في حقيقته إسلامي "متشدّد" يُعادي الطرح الديمقراطيّ ويتحيّن اللحظة التاريخيّة الملائمة للانقضاض على قيم "الحداثة" ، وغالبا ما يستشهد أنصار هذه الأسطورة بمقطع فيديو شهير يُظهر الشيخ مع ثلّة من الشباب السلفي بُعيْد الرابع عشر من جانفي ٢٠١١ وهو يشير عليهم بالصبر ويبرّر سياسة حركته المهادِنة بسيطرة "العلمانيّين" على مفاصل الدولة وأذرعها الإعلامية والإداريّة والعسكريّة، حقيقةً أعجب لحال هؤلاء "المرتابين" من خصوم اليسار وحالمي اليمين رغم أنّ فصْل

الخطاب موجود بين دُفّتيْ كتاب صدر للشيخ التقيّ النقيّ عام ١٩٩٣ وحمل عنوان «الحريات العامّة في الدولة الإسلاميّة» ، هذا المؤلّف جُمعت مادّتُه من ورقات خُطّ معظمُها قبل أكثر من ١٠ سنوات من ذلك التاريخ أيْ منذ أوائل الثمانينيّات، وبعيدا عن منطق المؤامرة والتهم الجزافيّة الّتي تضع الرجل في سلّة العمالة الصريحة للإنقليز، أرى في ذلك الكتاب المسبِّح بحمْد الديمقراطيّة[13] والخاشع في محراب التصوّر الليبرالي للحريّة[14] قرينة قويّة على أنّ ما نراه اليوم من مهادنة و ازدواجيّة و تقيّة هو سياسة موجَّهة في حقيقتها إلى التيارات الإسلاميّة "الأصوليّة" وليس إلى "العلمانيّين" ، إذ يصعب افتراض أنّ الكتاب المُشار إليه آنفا هو أحد تجلّيات "الاحتيال_الفكري" للغنوشي بالنظر إلى طبيعة تلك المرحلة الساخنة الّتي يُفترَض بها أن تخلق وعيا_إسلامويًّا_حدّيًّا_مباشرا خاليًا من حسابات الربح والخسارة السياسيّة، ونحيل هنا على ما ورد في الكتاب من إشارات على تقطع مع احتمال ممالأة الغرب [15]،وقد أثبت تعامل حركة_النهضة مع مشهد مابعد سقوط رأس النظام أنّ«الدولة الإسلاميّة» غير مؤصَّلة في فكر الغنوشي بما جعلها بالتّبِعة من "اللّامفكَّر_فيه" سياسيًّا، بل إنّ فكرة المزاوجة أو المواءمة بين "الإسلام" والديمقراطيّة"ليست جديدة على فكر أستاذ الفلسفة راشد الخريجي شُهر الغنوشي[16] ..!

على كلّ حال لا نظنّ أنّ الدوائر الغربيّة غافلة عن "النواة الفكريّة" لشيخ مونبليزير (Le Fond De sa pensée)فهي كما يبدو راضية تمام الرضى عن أداء الزعيم الملهم والدائرين في فلكه من قيادات الحركة، يكفي أنّ صحيفة " واشنطن_بوست" كتبت ذات عدد (سبتمبر ٢٠١٤) :«الغنوشي لديه فهم عميق لمبادئ نبيّه»!!،، دون أن نذهل بطبيعة الحال عمّا يمكن أن تشيَ به سنوات اللجوء في بريطانيا..!!

فما يفعله زعيم حزب النهضة يصبّ رأسا في مجرى المشروع الغربي المضاد للإسلام ، ف"المسألة في جميع الأحوال هي مسألة ضبط الإسلام واسترداده وإعادته إلى حظيرة الدولة" [17]! ،وكما نعلم جميعا؛ حيازة رضا الغرب هي بحدّ ذاتها قرينة_إدانة تكفينا مؤونة البحث عن غيرها من القرائن والأدلّة ، إذ يمكننا عبر محاكمة فكرية بسيطة إصدار حكم عادل يتّصل به قضاء العقل..

[13]- »الديمقراطية تقدم أفضل آلية أو جهاز للحكم يمكن للمواطنين، باستعماله، من ممارسة الحريات الأساسية ومنها الحريات السياسية» (كتاب «الحريات العامّة في الدولة الإسلاميّة» لراشد الغنوشي – ص ٧١ من الفصل الثالث: المبادئ الأساسية للنظام الديمقراطي ، -الطبعة الثالثة- النسخة الرقمية(PDF

[14]- »إن أحداً لا يستطيع التعرض لمواطن في دولة الاسلام ما تصرف ضمن حقوقه، غير مخل بالمصلحة العامة» (المرجع نفسه ص٣٧ من الفصل الثاني"التصوّر الإسلامي للحرية وحقوق الإنسان("

[15]- (...)»وما يجري اليوم في قطرنا التونسي الصغير وأمثاله من تطبيق صارم لخطتي تجفيف الينابيع والاستئصال-وهما خطتان دوليتان تطبقان على شعوبنا مثل الخطط الاخرى كفرض التطبيع وفتح الاسواق وتصفية جيوب المقاومة وتحديد النسل وتصفية التعليم الديني ،بحسب ما يطبق كل وضع- فضلا عما يجري في فلسطين والعراق المحتلين من سحق منظم للسكان والارض والهوية والتراث ليس سوى جزء من حملة كونية "صليبية على "الإسلام الفاشي"-حسب تعبير الرئيس جورج بوش الصغير- الاسلام فكرا وشعائر ومؤسسات: حركات ودولا وأقليات، من أجل سحق واجتثاث دفاعات هذه المجتمعات حتى تستسلم لمبضع الجراح الدولي وخططه الهيمنية ...» (المرجع نفسه- ص١١ من قسم "وقائع الكتاب.("

[16]- » تلك هي حصيلة تأملاتنا- لسنوات طويلة- خرجنا بها من المعتقلات لننخرط في ساحات النضال اليومي ضد الدكتاتورية متسلحين بهذين السلاحين: الاسلام والديمقراطية» (المرجع نفسه – ص٨ من قسم "وقائع الكتاب.("

[17]- أوليفيي روا، تجربة الإسلام السياسي، دار الساقي، الطبعة الثانية ترجمة نصيرمروة، ص121 .

(16)

النهضة بتنّزلها ساهمت في إرساء أركان الديمقراطية !

اليوم ، في عهد "التوافق المقدّس"ماذا يحدث ؟ ..أليس هناك ملاحقة فاضحة للمدوّنين لأسباب سياسية ؟ ..

يتحدّثون عن نجاحهم في قطع الطريق على الانقلابيين وإنقاذ الانتقال الديمقراطي كأنّ مسار"التوافق" ليس إحدى أدوات الانقلاب الناعم على الشرعية ..

قبل كلّ شي لديّ اعتراض شكلي، من حيث الشكل لا أعرف ما علاقة المنطق التوافقي بالمنطق الديمقراطي، التوافق بطبيعته تحييد لركائز أساسيّة في الديمقراطية كحكم الأغلبيّة والشرعية الانتخابية وتفعيل دور المعارضة ..

أمّا من حيث الأصل فإنّ "التوافق" يحتاج إلى تقارب فكري وسياسي(ما) يحتاج إلى أطراف تتحرّك على أرضيّة سياسيّة واحدة ،كيف تلتقي حركة النهضة الّتي يُفترَض أنّها "ثورية"و"ذات مرجعية إسلامية" على مائدة واحدة مع نقيضها الإيديولوجي والسياسي ، هذا ليس توافقا هذا ""تنافق" على حد عبارة الغنوشي نفسه في زلة لسان إذا فسّرناها بمنطق فرويدي نجد أنّها تعبّر عن اللاّوعي..

المصيبة في "التوافق" هاذا أنّه أشبه ما يكون ب"عقد إذعان"مفروض على حركة النهضة ،ليس صحيحا أنّ النهضة تحكم من وراء ستار بل هي تتحرّك مدفوعة بغريزة حبّ البقاء السياسي لا غير ..

أمّا الاحتجاج بالمصلحة الوطنيّة العليا فلا أجد هنا أبلغ من عبارة صامويل جونسون"الوطنيّة هي المأوى الأخير لكلّ وغد" ، فهل من مصلحة شعب ثائر في أن تضع حركة النهضة يدها في يد من قامت الثورة ضدّهم؟ !!، أين المصلحة في إعادة رموز النظام الساقط وتوفير غطاء ثوري ما لمحاولات إعادة إنتاج ميكانيزمات المنظومة القديمة؟ !!، فبعد أن اختارت الانضمام إلى الحكومة الخُلاسية استأنفت مسار إضعاف المعارضة البرلمانية عبر دعم عدد من مشاريع القوانين والمقترحات الحكومية المثيرة للجدل على غرار المصادقة على عدم مرور الاتفاقيات المتعلقة بالقروض على مجلس النواب ومساندة مشروع قانون المصالحة سيئ الذكر والتسبيح بحمد مقترح مُغرض يقضي بالسماح لحزبيين بالانتماء إلى المحكمة الدستورية وصولا إلى تمتيع البنك المركزي باستقلالية قد تهدّد سيادة البلاد أو ما تبقّى منها ، لتحطّ الرحال من جديد في حكومة الشاهد المريب(ة) ذات التركيبة العجائبيّة ودعم مساعيها الرامية إلى حلّ حزب لم تثبت ممارسته للعنف ، وكل ذلك في سياق نزوع "توافقي" خطير لا يُنتج إلا حلولا مأزقيّة تقوّض مسار"الانتقال الديمقراطي (الذي يزعمون)..

إذا عدنا إلى الوراء قليلا فإنّنا نتساءل هل أنّ الدعم غير المعلن للسبسي في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية 2014 على حساب المرزوقي كان مساهمة في بناء الديمقراطية؟ هل مساندة تلميذ الديكتاتور بورقيبة (السبسي) الذي اعترف ذات يوم بتزوير الانتخابات هو تصرّف سليم ديمقراطيا ؟!!..

وهل التآمر على الهيئات الدستورية قبل تنصيبها يصبّ في مصلحة التأسيس للديمقراطيّة؟ !!.. ألم تكشف الهيئة الوقتيّة لمراقبة دستوريّة القوانين عن فضائح ثاوية داخل مشروع القانون الأساسي للأحكام المشتركة بين الهيئات الدستورية المستقلّة ؟ !! ،النهضة والنداء اتّفقا على فرض الوصاية على الهيئات من خلال ما لا يقلّ عن 3 فصول 11 و24 و33 وهذا بشهادة القضاء،الفصل 33 مثلا نصّ على آلية سحب الثقة من مجلس الهيئة أو من عضو أو أكثر من أعضائها وهو ما يتنافي مع الدستور ..

ثمّ أليس "التداول على السلطة" من مبادئ الديمقراطية؟ أين "التداول على السلطة داخل حركة النهضة والغنوشي على رأسها مذ عرفت الحركة ويبدو أنّه لن يغادرها إلاّ إلى القبر؟ !!..، فرغم "أنّ

الحركة تداول على رئاستها كلٌّ من الصادق شورو والحبيب اللوز ومحمّد بن سالم وحمّادي الجبالي (إلّا أنّ) هؤلاء كانوا يشرفون على التنظيم السري ويتمّ انتخابهم في ظروف استثنائيّة أي عندما يكون الغنوشي مسجونا أو مختفيا أو خارج البلاد أمّا الرأي العام فلم يعرف غير الغنوشي رئيسا للحركة منذ عقود"[18].

هذا "التوافق" أصبح مطيّة للالتفاف على الدستور بما جعلنا إزاء تغوّل واضح لرئاسة الجمهورية حتّى إنّ البعض بات يتحدّث عن "وزير أول" لا عن "رئيس حكومة" بل منّا من أصبح يتحدّث عن "نظام الشيخين" !..

---

[18]- عليّة العلاني، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين-الإسلام السياسي في تونس- مؤلّف جماعي عن مركز المسبار للدراسات والبحوث-طبعة ثالثة-، ص243 .

(17)

نحن نؤمن بـ"الكتلة التاريخية"التي تجمع ولا تفرّق !

غنيّ عن البيان أنّ جميع الثورات عبر التاريخ كانت ذات قيادات_صُلبة لا تحاول الجمع بين الليل والنهار بل تفرض توجّها معيّنا وأحيانا تُسقطه إسقاطا على الأفراد وتعوّل على الزمن ليقع التفاعل

المجتمعي والمؤسسي حتى تصل في لحظة تاريخية ما إلى "الاستقرار" المطلوب، ولا يذهبنّ في ظنّكم أننا ننظّر لحقبة جديدة من الديكتاتوريّة فما نريد أن نقوله هو ضرورة استعادة مصطلح"الاستبداد"بمفهومه العربي والإسلامي بما يعنيه من معاني إقرار العزم والحزم والحسم في الحق واستحضار صورة قريبة من ذلك" المستبد العادل [19]"الذي لطالما داعب مخيالنا الجماعي..

ولمّا كان ذلك كذلك لا نرى الحديث عن"ضرورة تكوين كتلة تاريخية" في طريقه، فرغم السمة المُغرية والمثيرة للمصطلح «الغرامشي»[20] إلاّ أنّه وليد عصره وبيئته، فهو ناتج عن ظرفيّة إيطالية خاصّة،موسومة بالحرص على وحدة البلاد تحت ضغط انتشار الفكر الفاشي واختلال التوازن التنمويّ بين الشمال والجنوب،وينضاف إلى هذه «العبقرية»[=الخصوصية] غياب "سياق ثوري" كالذي تعيشه بلادنا اليوم، بما يجعل "التكتل التاريخي الجامع"الشعار الأكبر والأبرز الذي ترفعه وتتسلّل من خلاله قوى الثورة المضادة وهو مشروع "التفافي"استُدرج إليه عدد من الثوار..

القضيّة الأساسية في رأينا هي حقيقة وقوعنا ضحايا خدعتين كبيرتين:ثورة بلا رأس وثورة بلا دم ..ليس هناك ثورة بلا رأس وليس هناك ثورة بلا دم ،الثورة الفرنسية قادها» روبسبيير «وآخرون وتقدّمت على وقع المقاصل ، الثورة الروسيّة قادها لينين بفكره "البلشفي"الراديكالي وارتقت على إيقاع الرمي بالرصاص ، الثورة الإيرانيّة قادها الخميْني وعُلّقت المشانق في الشوارع (...) ،هذا هو تاريخ الثورات شئنا أم أبيْنا ،لكنّ الدم -الذي نعنيه- ليس بالضرورة ذلك السائل البيولوجي الأحمر ،إراقة دماء رموز النظام السابق يمكن أن تكون مجازيا عبر أضعف الإيمان وهو العزل السياسي ومحاكمة المذنبين ومراجعة النظام السياسي برمّته لا آلياته فحسب..

بزعم نهاية عصر الثورات الدموية استطاع الغرب إيهامنا بأنّنا قمنا بثورة استثنائية على غير منوال سبق،لا قيادة فيها ولا اقتصاص .. جعلونا نتوهّم أنّ المسار الثوري يمكن أن يقترن بمسار إصلاحي و منهج توافقي.!!!

---

[19] - نحيل على مقال مهمّ للمفكر المغربي الراحل محمد عابد الجابري يحمل عنوان: "المستبد العادل.. بديلا للديمقراطية" – جريدة الاتحاد الإماراتية عدد 4 جوان 2002 ص10..

[20]-نسبة إلى المفكّر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي[ت1937]الذي صكّ مصطلح"الكتلة التاريخية.."

(18)

عدم تمرير مشروع قانون تحصين الثورة مبرّر حقوقيا وهو موقف سياسي استراتيجي سليم!

صحيح أنّنا لا نستطيع اختزال تحصين الثورة في نقطة "العزل السياسي لرموز النظام القديم" إلا أنّ العزل السياسي كان أهمّ مطلَب ثوري على الإطلاق ، العزل كان شرط إمكان تحصين الثورة وقد أثبتت

الأيّام في ما بعد صحّة هذه الرؤية، العبرة بإقصاء الأشخاص لا الأحزاب، حلّ التجمّع خطوة جيّدة جدا ومهمّة جدا لكنّه غير كاف دون تحييد رموز التجمّع بشخوصِهم.

حتّى العدالة الانتقاليّة فلطالما اعتبرنا تطبيقها خلْوا من قانون عزل سياسي أصغر من أن يعقِب ثورة ، فمن أعظم نقاط الضَّعف الثاوية في ״تشريعات الانتقال״ ما بعد الثورات أنّها تتّخذ الجرائم الجزائية موضوعا لها وتُشيح بوجهها عن السياسي والأخلاقي والتاريخي الّتي هي مواطن الخلل الرئيسة في أيّ نظام استبدادي ؛ فما اقترفه الفاعلون في النظام ״الساقط״ ليس مجرّد جرائم إنّما ״أخطاء״، والخطأ بالمعنى الفلسفي أخطر من الجريمة ، فعندما نمى إلى علم الكاتب الفرنسي "تاليران"أنّ نابوليون أعدم أحد النبلاء قال «إنّها أكبر من أن تكون جريمة إنها خطأ» نحن هان نتحدّث عن سياسة الخطأ الممتد في الزمن !.. ، لذلك قلنا إنّ السّياق الثوري يفترض سن قانون عزل سياسي يسند ويعضد مسار الانتقال تأسيسا على ما سمّيته "قرينة الإدانة״:״كلّ متهم من رموز النظام السابق هو مدان حتى تثبت براءته ..!״اليوم ... وفي مفارقة عجيبة نجد أنفسنا نخطب ودّ ״العدالة الانتقالية״ ونتمسّح على أعتابها مطالبين بتفعيلها ، وهذا ״التردّي״ في رأيي يشي بنجاح(ما) للثورة المضادّة .

بالنسبة إلى الزعم بأنّ مشروع قانون العزل السياسي يتنافى مع حقوق الإنسان كان للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان رأي في التسعينيات مفاده إمكانيّة منع رموز نظام استبدادي سابق من الترشح للانتخابات مع حفظ حقهم في الانتخاب..، ثانيا ؛ التاريخ يحفظ لنا تجارب عديدة في العزل السياسي فبُعيْد الحرب العالمية الثانية عمدت فرنسا إلى إقصاء كل من تولّى مسؤوليات قيادية في حكومة ״فيشي״العميلة للألمان ،كما أنّ دولا اشتراكية سابقة مثل المجر وبلغاريا سارْعت إلى إصدار قوانين مشابهة،من ناحية أخرى يبقى التعامل القانوني مع رجالات النظام البائد أرقى أنواع التعامل الثوري والأكثر إنسانية، فالعزل السياسي كان يستهدف في النهاية حقّا ״بورجوازيا״وهو الحق في تولّي مناصب في الدولة لزمن معلوم وهذا أضعف الإيمان في بلد من المفترض أنّه شهد تحوّلا ثوريا(ما).

في السياق نفسه بدا أنّ الباجي قائد السبسي وهو يرفض مشروع القانون بدعوى تنافيه مع حقوق الإنسان ناسيا أو متناسيا أنّ حكومته سبق أن تبنّت المرسوم عدد 15 المنظم لانتخابات 23 أكتوبر 2011 والذي أُقصيت بموجبه القيادات التجمعية ومناشدي الرئيس المخلوع لرئاسيات 2014 من الترشح لعضوية المجلس التأسيسي.

نعم للعزل ״الشعبي״..لا للعزل السياسي:

إن التعويل على الشعب لإقصاء التجمعيين السابقين كان مجازفة غير مضمونة العواقب ، فكلنا يعلم أنّ المال السياسي مؤهّل لتعكير صفو العملية الانتخابية حيث تزدهر الزبونيّة السياسية وتجارة الأصوات والذمم التي رأينا عيّنة منها داخل المجلس التأسيسي نفسه من خلال ما عُرف بالسياحة الحزبية ، ومادام ذلك كذلك فإنّ اعتماد طريقة الاقتراع على الأفراد في دوائر انتخابية ضيّقة كما اقترح ذلك خبير القانون الدستوري ״قيس سعيّد״ لن يكون حلاّ،أما اقتراحه بإجراء استفتاء شعبي حول مشروع قانون التحصين لا يستقيم لا شكلا ولا أصلا ، فالظرف الأمني والاقتصادي فضلا عن أزمة الوقت كانا يحولان دون ذلك ،كما أنه من الخُلف العودة إلى شعب سبق أن قال كلمته مدوّية منذ 17 ديسمبر 2010 عندما هتف بإسقاط النظام قبل أن ينادي بأي شيء آخر ،فقد كان التونسيون على يقين أنّ شيئا لن يتحقّق دون التخلص من رموز الفساد والاستبداد الذين فسدوا وأفسدوا ولم يعتذروا كما فعل نظراؤهم في جنوب إفريقيا ،فالشعب قال كلمته بعد وحُسم الأمر..

هناك أحزاب وجمعيات أخرى مارست الفساد:

إن ترديد مثل هذا الكلام هو من قبيل التبسيط والتسطيح السياسي ؛فكلنا يعلم أنّ حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل هو رأس الفساد وهو وإن كفّ عن الوجود الفعلي فإنه مازال موجودا بالقوة فلا أهمية تُذكر لقرار حلّه إذا لم يلحقه عزل سياسي فالعبرة بإقصاء الأشخاص لا الأحزاب،فالأحزاب والجمعيات الفاسدة الأخرى هي مجرد جراثيم تتكاثر إذا وجدت بيئة ملائمة وهذه البيئة وفّرها الحزب الحاكم السابق فهو قاطرة الفساد والإفساد.

وأن يصبّ تمرير قانون التحصين السياسي للثورة في مصلحة أحزاب بعينها فذلك لم يكن يبرّر رفضنا له ؛ لأنّنا بصدد تقاطع للمصالح بين الوطن وبين تلك الأحزاب ؛والإقصاء لا يحمل بالضرورة دلالة سلبية خاصة لو كان إقصاء سياسيا يستهدف من عاثوا في البلاد فسادا وهو إقصاء حاز الشرعية بعد ولم تكن تعوزه (حينها) إلا المشروعية حماية للثورة ومأسسة للديمقراطية..

(19)

ما حصل في تونس ليس ثورة "حقيقية" ويجب عدم التعامل معه بمعايير ثورية راديكالية !

دعنا نتّفق على أنّنا نستخدم مصطلح "ثورة" تجاوزا لكنّنا مطمئنون إلى وجود حالة ثورية على الأقلّ، ربما يصعب الحديث عن وجود ثورة بالفعل لكن قطعا هناك ثورة بالقوّة ، ولئن كنّا نقرّ بتواطؤ عناصر داخلية وخارجية ضد مشروع التغيير و الالتفاف عليه (لاحقا) بطريقة ‘‘منمّقة’’وغير مألوفة (مقايضة ‘‘الاستقرار’’ بالتوافق) إلّا أنّ وقائع كثيرة تعضد حقيقة انطلاق مسار ثوري (ما) لم تترك المجال فسيحا أمام قوى التغيير من الداخل (الانقلابيين) لإدارة ‘‘التحوّل’’ بسلاسة ويمكننا في هذا السياق

استعادة حوادث ''ثورية''بعينها في القلب منها اعتصاما القصبة-1-و-2- بُعيْد فرار(أو سفر) بن علي إلى جدة..

إنّ قراءة بسيطة لتاريخ الثورات القديم والحديث نقف على حقيقة باتت من مسلّمات ''سوسيولوجيا الثورة'' وهي أنّ الواقعة الثورية حالة ''مفتوحة'' أيْ إنّها فعل ممتدّ في الزمن تبدأ بانتقال سياسي محدود قبل أن تتحوّل إلى انقلاب كوبرنيكي تاريخي..

(20)

من حقّ جميع التونسيين المشاركة في بناء بلدهم !

يمكن تنزيل خطاب بعض المحسوبين على الثورة في خانة ما نسميه «التعميمات المخلة بالسياق الثوري ..«عبارة :« بن علي مواطن تونسي و له حقّ العودة إلى وطنه» إحدى العبارات الشعاراتية الكثيرة التي جادت بها القرائح المتقرّحة وهي تدور في فلك تعويمات خَطابية أخرى نذكر منها ‘‘التقعيد’’ التالي :«من حق أيّ مواطن الترشح لأيّ منصب كبير في الدولة»..ربما نقبل هذا الكلام كقاعدة عامة لكن في سياق ثوريّ عليك أن نُجري تعديلا عاجلا على هذه العبارة لتقول:«من حق أى

مواطن الترشح لأي منصب كبير في الدولة ما لم يكن من رموز النظام القديم ..!«الإشكال نفسه نقف عليْه في ما يتعلّق بقرينة البراءة الشهيرة :«كلّ متهم بريء حتى تثبت إدانته »!، المنطق الثوري يقتضي منّا قلب هذه القرينة وجعلها قرينة إدانة يكون فيها كل رمز من رموز النظام السابق مدانا حتى تثبت براءته .. للأسف الشديد ..هذه الاستدراكات المهمّة داخل مثل هذه التعميمات تصرّ حركة النهضة ومن لفّ لفّها من ذوي الحكمة المتورّمة على عدم رؤيتها وتغييبها ، وهذا "التغييب" هو إحدى الثغرات "الميكروسكوبيّة"التي تسلّل منها أعداء الثورة مستفيدين من تفشّي وباء «الذهول عن تبدّل الأحوال»على حد عبارة ابن خلدون!!

(21)

حرص حركة النهضة على الوجود صلب الحكومة هو تعزيز لوجود " الروح الثورية" داخل السلطة !

هناك من يتحدّث عن مساع خارجية لإقصاء "الإسلام السياسي"من دائرة الفعل السياسي ويسحبون هذا الاستنتاج على حركة النهضة ؛هذا التحليل في نظرنا يؤخذُ بعضه ويُردّ جلّه، لاشكّ أنّ ما يُسمى "الإسلام السياسي" مستهدف غربيّا ،لكنّ سؤالا عالقا حارقا علينا أن نجيب عنه ابتداءً وهو:.. من يمثّل هذا "الإسلام السياسي" في تونس؟..!!!

أعتقد أنّ التيارات الإسلامية المستهدفة هي تلك التي تتبنى خطابا راديكاليا صريحا على غرار حزب التحرير الذي يدعو بوضوح إلى تحكيم الشريعة الإسلامية وفك الارتباط ب"الغرب الاستعماري"..أما حركة النهضة فهي ببراغماتيّتها "المتضخّمة"تقع خارج قائمة المستهدفين بتمام مدلول"الاستهداف"؛بل إنّ هذه الحركة هي أداة لقطع الطريق على الإسلاميين الأقحاح ،وهي علاوة على ذلك وسيلة من وسائل الالتفاف على الثورة وتمييعها رغم أنّها جزء من هذه الثورة ومن إرهاصاتها لأنّ وجودها داخل حكومة نداء تونس[التجمّعية] مفيد بل ضروري لمشروع الثورة المضادة،وبهذا المعنى فإنّ مشاركتها في السلطة هي في حقيقتها تغييب للإسلاميين والثوريين وليست تشريكا لهم..

في هذا السياق نذكّركم بواقعتين ذاتيْ دلالة بليغة..الأولى لقاء باريس بين السبسي و الغنوشي في شهر أوت 2013[21] والثانية لقاء الشيخين في الجزائر في ضيافة بوتفليقة ذات يوم من شهر سبتمبر 2013 ؛لا أعتقد أنّ نظام الجنرالات في الجزائر يتشوّف إلى رؤية إسلاميين في أعلى هرم السلطة في دولة جوار وهو المعروف بعدائه التاريخي للإسلام السياسي كما لا يمكن تصديق الرواية "الرسمية"التي تقول إنّ فرنسا لا علاقة لها باجتماع الزعيمين على أراضيها!..؛فلئن كان الفرنسيون والجزائريون يتوجّسون ريبة من النهضويين إلا أنّهم يُدركون تمام الإدراك أنّهم أمام حركة ذات حضور شعبي لا يُنكر لكنّه يجب أن يُفهم ويُؤخذ بعين الاعتبار في رسم السياسات وتحديد الأولويات،والخبر الجيد بالنسبة إليهم هو أنّ النهضة كيان خُلاسيّ محسوب على التيار الإسلامي لكنّه في حقيقته إسلاميّ الهوى علمانيّ الممارسة وبالتالي يمكن التعاطي معه بمرونة ليس لمجرّد تدجينه فحسب بل كذلك لتطويعه واستعماله ضدّ الثورة وضدّ الحركات الإسلامية الأصيلة..

لاشكّ أنّ الولايات المتحدة تعدّ اللاعب الأبرز في تونس وفي المنطقة ككل وما فرنسا إلا وكيل إقليمي للأمريكيين باعتبار أنّنا في رقعة جغراسياسية تخضع كلاسيكيا للنفوذ فرنسي، ولفهم طريقة التعاطي الأمريكي مع الإسلاميين علينا أن نستحضر وثيقة مرجعية في هذا الشأن وهي عبارة عن خطاب لإدوارد جرجيان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ألقاه يوم 02 جوان 1992 تحت عنوان:"الولايات المتحدة الأمريكيّة والشرق الأوسط في عالم متغيّر"وقد تضمّن هذا الخطاب إشارة إلى ضرورة تحقيق التوازن بين بُعدين: الأمن القومي الأمريكي وحقوق الإنسان ،ليخلّص في النهاية إلى أنّ الإسلام السياسي ليس عدوا إلا إذا تبنّى أفكارا مهدِدة للأمن الأمريكي ولحقوق الإنسان في مرجعيتها الكونيّة،وجاء تقرير "راند"عام 2007 في الاتجاه نفسه ،وبهذا المعنى يمكن الاطمئنان لفكرة أنّ حركة النهضة ليست عدوّا للولايات المتحدة وإن لم تكن حليفا لها وقد أدّت مباركة واشنطن لهذا "التوافق" هذا المعنى ..

- **<u>خطاب[22] إدوارد جرجيان:</u>**

إدوارد جيرجيان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ألقى خطابا عام 1992 في واشنطن وقد اشار هذا الخطاب إلى ضرورة تحقيق التوازن بين بُعدين:الأمن القومي الأمريكي وحقوق الإنسان، ليخلّص في النهاية إلى أنّ الإسلام السياسي ليس عدوا إلا إذا تبنّى أفكارا مهدِدة للأمن الأمريكي ولحقوق الإنسان في مرجعيتها الكونيّة، إلا أنّ التقرير الذي شارك في إعداده عدد من الخبراء والدبلوماسيين أشار إلى ضرورة توخّي الحذر عند"التواصل"مع الإسلاميين والتأكّد من حقيقة خلفياتهم الفكريّة وعدم الاكتفاء بما يُطلقونه من تصريحات هنا أو هناك،كما أدان الخطاب الجماعات الإسلامية التي تنظر إلى الديمقراطية نِظرة أداتيّة وصوليّة تحت الشعار الشهير "صوت

---

[21] - أشار الصحبي عتيق القيادي بحركة النهضة إلى دور لقاء باريس في "إرساء "التوافق" حول الدستور وفسح المجال لجزء من المنظومة القديمة للعودة، ومن بينهم قائد السبسي حتى يتمكن من الترشح للانتخابات الرئاسية"("القدس العربي"06 إبريل/نيسان 2017).

[22] الخطاب-الوثيقة تمّ إلقاؤه يوم 02 جوان 1992 تحت عنوان:"الولايات المتحدة الأمريكيّة والشرق الأوسط في عالم متغيّر".

واحد ،رجل واحد،مرة واحدة"في تأثّر واضح بما جرى ويجري-آنذاك- في الجزائر حيث صعد الإسلاميون وانقلب عليهم العسكر بالذريعة نفسها بعد أن نُقل عن زعيم جبهة الإنقاذ علي بلحاج قوله بُعيْد ذلك الفوْز التاريخي:" اليوم عرس الديمقراطية ومأتمها أيضا" !..

بقيَ أن نقول إنّ"جيرجيان"كان من الذين عبّروا عن إعجابهم بزعيم حركة النهضة المنفيّ –في ذلك الوقت- راشد الغنوشي الذي تقرّب من الأمريكيين بأنْ بادر بمراسلة الدبلوماسي الأمريكي وتبادل معه رسائل كتب عنها"إدوارد"معلّقا :"كانت عباراته عظيمة [...] وكان يخاطب جمهوره بجرأة..."، لتبدوَ الحركة التونسية مرضيا عنها أمريكيًّا أو على الأقل غير مغضوب عليْها مبدئيا،وربما تكون تلك المراسلات البداية الحقيقيّة لما سُمّيَ في ما بعد ب"المراجعات"وفي رواية أخرى "التنازلات"التي مثّلت امتدادا ما لما جاء في كتابه"الحريات العامة في الدولة الإسلامية"الذي عرّض فيه بالصحابي الجليل وكاتب وحي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسائله معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه[23]،كما أباح فيه أن يدعوَ داع إلى غير الإسلام دينا بحرية ودون تضييق[24] !..

- **تقرير"راند"[25]:**

بعد أحداث 11 سبتمبر2001 انطلقت مراكز التفكير الأمريكية في إصدار الدراسات والأبحاث لرسم الملامح الفكرية للجولة الجديدة من المواجهة مع العالم الإسلامي، وتُعدّ مؤسسة"راند"أبرز المؤسسات البحثية المؤثّرة التي اضطلعت بهذه المهمّة فكان أنْ توصّلت إلى إصدار تقرير شديد الأهمية في أواخر شهر مارس 2007، حمل التقرير التفصيلي عنوان" بناء شبكات مسلمة معتدلة"[Building Networks Muslim Moderate] .

صدرت الوثيقة في 217 صفحة وتضمّنت 9 فصول إلى جانب مقدمة مطوّلة..

والتقرير هو عبارة عن تشخيص لواقع التيارات الإسلامية في علاقتها بالغرب وعرض لجملة من المقترحات والتوصيات الدقيقة، هذا التقرير المثير للجدل يميّز تمييزا حديّا بين العلمانيين والعصرانيين من جهة وبين الإسلاميين الذين يصفهم محررو التقرير ب"المتطرفين"الذين يجب مقاومتهم عبر تشجيع تمدد شبكات الصنف الأول المشايع للقيم الغربيّة، ويوصي البحث بتقليص حضور التيار الإسلامي في الشارع عبر مزاحمته في القيام بالأعمال الخيرية، كما يدعو صُنّاع القرار الأمريكي إلى حث التنظيمات العَلمانية على انتهاج المنهج نفسه ..

يُعدّ هذا التقرير تعبيرة صريحة عن مصطلح كوديّ[26] أخر ينضاف إلى كلمة"الاستقرار"ألا وهو "الاعتدال"، إذ يشدّد تقرير "راند"على ضرورة اضطلاع الغرب وحده بمهمّة تحديد الخصائص الفكرية للجماعات والشخصيات "المعتدلة"..

ويَعتبر التقرير الذي شارك في صياغته الأكاديمي المرموق"أنجل راباسا"Angel Rabasa [27] طبيعة الصراع بين الغرب والعالم الإسلامي بتلك التي وضعت المعسكريْن الشرقي والغربي وجها لوجه

---

[23]يقول الغنوشي في الصفحة رقم 164 من كتاب "الحريات العامة في الدولة الإسلامية الذي نشره عام 1993""الوالي المنشق معاوية بن أبي سفيان، وقد غلبت عليه - غفر الله له - شهوة الملك وعصبيَّة القبيلة"..."

[24]راجع ص 293و294.

[25]مؤسسة بحثية تابعة للقوات الجوية الأمريكية.

[26]اعتبر المفكر الأمريكي اليهودي المعادي للصهيونية نعوم تشومسكي أنّ مصطلح"الاستقرار"ليس إلا كلمة كودية يستخدمها الأمريكيون بمعنى غير معلن قوامه القبول بالهيمنة الأمريكية وخدمة المصالح الغربية.

أيام الحرب الباردة لذلك دعا صراحة إلى الاستفادة من ذوي الخبرة الذين خاضوا ذلك الصراع التالد،مؤكّدا على أنّ المواجهة الأمينة مع الإرهاب لا تكفي ولابدّ من دحر الأفكار"المناوئة"عبر نسفها وإحلال أخرى بديلا عنها تتوافق وشروط "الاعتدال"، وتعزيزا لهذه المساعي حدّدت الدراسة الخصال الواجب توفّرها ليستحقّ بها إسلاميون بعينهم توصيف"معتدلين"، ويأتي على رأس هذه الخصال القبول بالديمقراطية بشكلها الغربي، وذهب التقرير إلى أبعد وادق من ذلك عبر اقتراح اختبار لقياس درجة "الاعتدال"يتكوّن من 11 سؤالا تحدّد إجابة الإسلاميين عنها طريقة تعاطي الإدارة الأمريكيّة معهم، وهذه الأسئلة هي:

1-هل يتقبّل الفرد أو الجماعة العنف أو يمارسه؟ وإذا لم يتقبل أو يدعم العنف الآن؛ فهل مارسه أو تقبّله في الماضي؟
2-هل تؤيد الديمقراطية؟ وإن كان كذلك؛ فهل يتم تعريف الديمقراطية بمعناها الواسع من حيث ارتباطها بحقوق الأفراد؟
3-هل تؤيد حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً؟
4-هل هناك أية استثناءات في ذلك (مثال: ما يتعلق بحرية الدين)؟
5-هل تؤمن بأن تبديل الأديان من الحقوق الفردية؟
6-هل تؤمن أن على الدولة أن تفرض تطبيق الشريعة في الجزء الخاص بالتشريعات الجنائية؟
7-هل تؤمن أن على الدولة أن تفرض تطبيق الشريعة في الجزء الخاص بالتشريعات المدنية؟ وهل تؤمن بوجوب وجود خيارات لا تستند للشريعة بالنسبة لمن يفضّلون الرجوع إلى القوانين المدنية ضمن نظام تشريع علماني؟
8-هل تؤمن بوجوب أن يحصل أعضاء الأقليات الدينية على حقوق كحقوق المسلمين تماماً؟
9-هل تؤمن بإمكانية أن يتولى أحد الأفراد من الأقليات الدينية مناصب سياسية عليا في دولة ذات أغلبية مسلمة؟
10-هل تؤمن بحق أعضاء الأقليات الدينية في بناء وإدارة دور العبادة الخاصة بدينهم [كنائس أو معابد يهودية] في دول ذات أغلبية مسلمة؟
11-هل تقبل بنظام تشريع يقوم على مبادئ تشريعية غير مذهبية؟

كما نورد الأسئلة باللغة الإنقليزيّة كما جاءت في التقرير حتى تتوضّح الصورة أكثر:

-1"Does the group or individual support or condone violence, if it does not support or condone violence now, has it supported it or condoned it in the past"

-2"Does it support democracy, and if so does it define democracy broadly in terms of individual rights?"

---

[27] **باحث أكاديمي، عَمِل سابقاً في وزارة الخارجية الأمريكية و وزارة الدفاع، حاصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد الأمريكية، يجيد التحدث بأربع لغات غير اللغة الإنجليزية، وهي: الفرنسية، الإيطالية، اليونانية والإسبانية، ممختص في شؤون العالم الإسلامي.**

-3"Does it support internationally recognized human rights?"

-4"Does it make any exceptions? For example, regarding freedom of religion"

-5"Does it believe that changing religions is an individual right?"

-6"Does it believe that the state should enforce the criminal law component of Sharia?"

-7"Does it believe that the state should believe the civil law component of Sharia?"

Or does it believe there should be non-Sharia options?"

-8Does it believe that members of religious of minorities should be entiled to the same rights as muslims ?"

-9"Does it believe that numbers of religious minorities should be entitled to the same rights as Muslims? Does it believe that a member of religious minority could hold high political office in a Muslim majority country?"

-10"Does it believe that members of religious minorities are entitled to build and run institutions of their faith in Muslim majority countries?"

-11"Does it accept any legal system based on non-sectarian legal principles?"

اتّساقا مع ما تقدّم نستشفّ خطورة ما يوضع للأمّة من مخططات الاستنواق والتمييع والتدجين والتطويع ، وهو ما لم نلمس معه ردّة فعل مناسبة من التيارات الإسلامية الحركية بمختلف مشاربها، فما رأيْناه من معظمها هو "تكيّف"مع ما رسمه الغرب وليس مواجهة له، رأينا ذلك بشكل خاص في تونس ومصر والمغرب بشكل جعل الفجوة تضيق وتضيق بين ماهو إسلامي وماهو عَلماني وهو وضع مربك يلبّس على العوام ويرميهم بعيدا عن الإسلام من حيث لا يشعرون !..

وقد كان على الإسلاميين فوْر صدور التقرير ترجمته ونشره على أوسع نطاق بما يُوضّح الرؤية ويُجلّي الغموض ويُحمّل المسؤوليات للمسلمين جميعا عامّتهم قبل خاصّتهم..

(22)

الخطاب المعادي لسياسة حركة النهضة في مجمله خطاب ثورجي شعبوي !

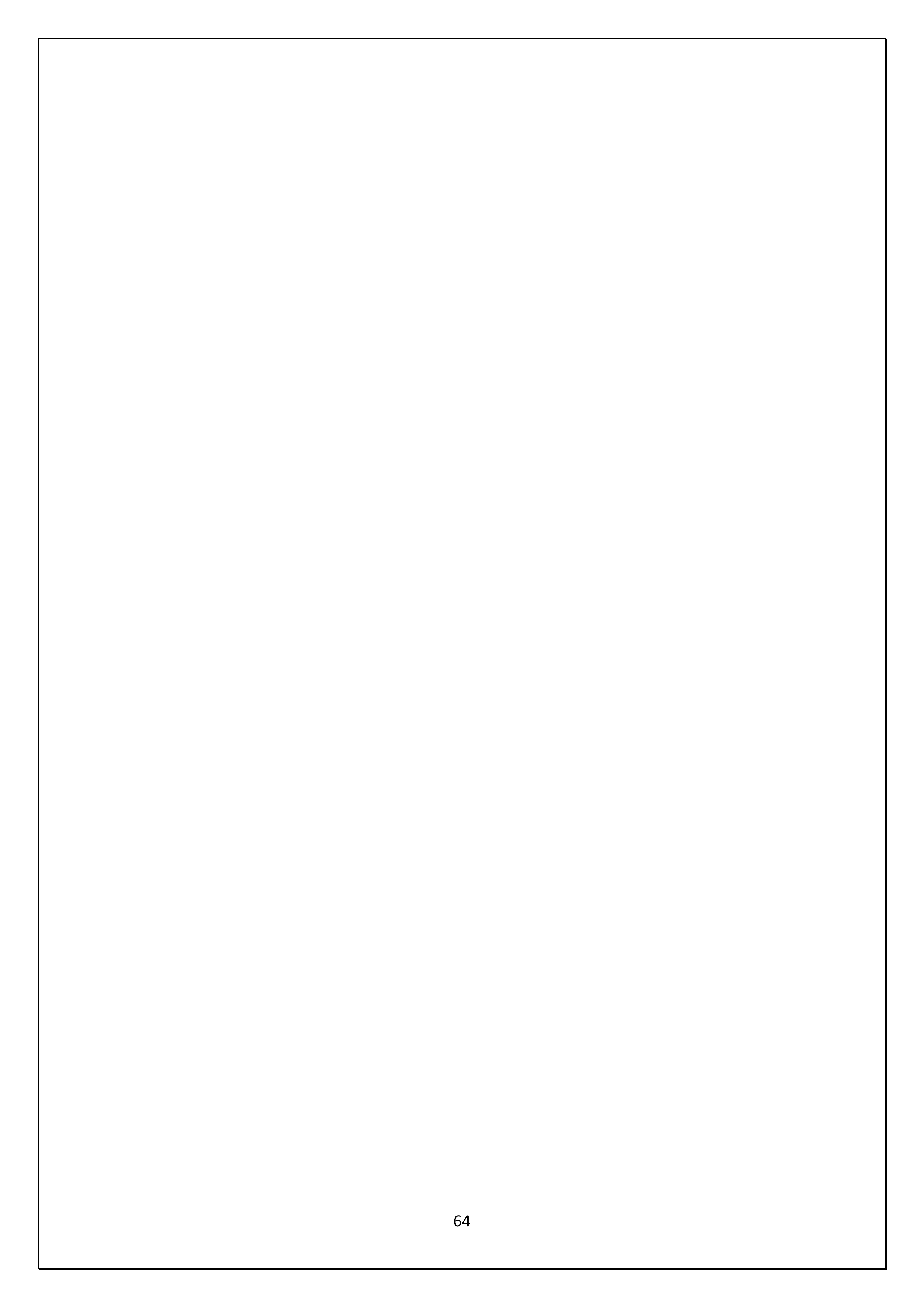
حقيقةً لا أعرف كيف يكون تقنين الفساد وشرعنة القمع ومنهجة التعذيب ... "حالة وطنية صحية" لا تستحقّ ساكنا يتحرّك أو لسانا يتكلّم ،، لا أفهم كيف تكون المشاركة في إعادة إنتاج الاستبداد "ضرورة وطنية" وكلّ من يرى غير ذلك يُرمى بضيق الأفق والتصحّر الفكري والنزق الثوريّ..!! .

حقيقةً لا أعرف ولا أفهم ..

نتذكّر جميعا كيف وصف زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي حملة وينو البترول بالفوضى دون أن يُعمينا هذا عن حقيقة انخراط قطاع واسع من قواعد الحركة في الحملة فيما تماهى موقف فئة من "النهضويين" مع الخطاب الرسمي لحزبهم الّذي تعمّد مغالطة الرأي العام عبر الربط المتعسِّف بين الانخراط في حملة وينو البترول وبين تبنّي فكرة امتلاك تونس لثروات نفطيّة هائلة، في الحقيقة هذا ليس مجرّد تبسيط مُخلّ بل مُغرض أُريد منه تشويه الحراك القائم على مضمون مزدوج: موجب وسالب؛ فهو ينشد الشفافيّة في قطاع الطاقة والمناجم عموما ويتحدّد ضديدا للفساد دون أن نذهل بطبيعة الحال عن السياق التعبوي العامّ الّذي تنتظم تحته الحملة وهو استعادة الدولة المختطفة أو بمعنى أبسط (أو أدقّ): "تحقيق السيادة.."

قصارى القول؛ عبارة وينو البترول هي في حقيقتها تعبيرة لغويّة " مكثَّفة" تستبطن سؤال (الثروة: الحال والمآل) وهي كأيّ حملة شعبيّة لا تخلو من "شعبويّة" غير أنّ نواتَها المطلبيّة واضحة رغم محاولات التشغيب عليها ورميها بالثورجيّة! ..





(23)

كفى تنظيرا .. لو كنت مكان حركة النهضة ماذا كنت ستفعل؟؟ !

نقول ابتداء إنّ الممارسة السياسيّة تحتاج إلى تنظيرات وترديد العبارة الممجوجة "كفى تنظيرا" توحي بأنّنا أخذنا كفايتنا من التنظير وهذا ليس واقع الحال، فما كان للاتّحاد السوفييتي أن يصبح قوة عالميّة لولا التنظير الماركسي اللينيني، من ناحية أخرى يُفترَض ألّا يُسأل متابع للشأن السياسي عن الحلول دون أن يُصادَر حقّه في تسجيل التحفّظات الّتي يراها، هذا السؤال العملي لا يُطرَح إلّا على الأحزاب أو السياسيّين المستقلّين، شخصيًّا لا أرى حلا خارج "الفكرة الإسلاميّة" الحلّ هو أولا نُصرة الله "وإن تنصروا الله ينصركم" وثانيا الالتحام بالجماهير وقد أثبت التونسيون من خلال حملتيْ "وينو البترول" و"مانيش مسامح" توْقَهم إلى الحرية واستعدادهم لدفع أفدح الأثمان إيمانا بأنّ الثورة (أو الحالة الثورية) شجرة لا تقطف ثمارها إلا الأجيال اللاحقة ،فلم تؤت الثورة الفرنسية أكُلها إلا بعد زهاء ثلاثة أجيال كاملة..

هل أنّ ‘‘المحلّل’’ أو ‘‘المثقّف’’ أو ‘‘الكاتب’’ أو ‘‘الناشط السياسي’’ مُطالب فعلا باجتراح الحلول ؟!!.. طبعا لا؛ الدور الرئيس لهؤلاء يدور بين التشخيص والتحليل والتفكيك وإثبات مواطن القصور في السياسات الحكوميّة، ويبقى اقتراح ‘‘الحلّ’’ من باب الاجتهاد المحمود لا المطلوب، فمن لا يطلب السلطة على غرار الأحزاب والشخصيات الّتي تقدّم نفسها كبديل سياسي للحكم يُفنرَض ألا يُطرح عليه ذلك السؤال الافتراضي الممجوج:
‘‘حُطْ روحك في بلاصتو شنوّه كنت تعمل ؟!!’’.. سؤال الخيال التنصّليّ هذا كثيرا ما يتكرّر داخل الخطاب الحزبي التعيس لأنصار الأحزاب ‘‘الحاكمة’’ فيما السؤال الصحيح هو سؤال الواقع وهو: يا من تمارسون الحكم الآن ماذا أنتم فاعلون ؟!!..، فمن يحكم أو من يريد أن يحكم هو من يُسأل عن الحلول، أمّا البقيّة ما داموا لا يحكمون فليس أمامهم سوى الجلوس على تلك الربوة الشهيرة متفاعلين مع ما يحدث أسفلها..!

اقتراح الحلول ليس صفة ‘‘ماهوية’’ مرتبطة ب’’المثقّف العضوي’’ (الغرامشي) الّذي يعني أولا وقبل كل شيء الارتباط العضوي بقضايا الناس وحمل آمالهم وآلامهم والاحتكاك المادي بهم في لحظات المواجهة مع السلطة بدلا من البقاء في برج عاجي يكتفي بالتنظير، ومن ذلك معنى ‘‘المثقّف المشتبك’’ (باسل الأعرج نموذجا)...مهمّة المثقّف (الأصليّة) هي تفكيك الواقع وتقديم تصوّر جديد له (ليس بالضرورة حلول تفصيلية) واستنهاض الوعي وتوجيه الرأي العام إلى مشاكله الحقيقيّة وتحفيزه على التفكير في واقعه بطريقة تلامس نخاع عظم الخلل داخل السلطة..

ورغم إدراكنا لوجود ضغوط إقليمية ودولية أجبرت الغنوشي على انتهاج هذا المنهج إلا أنّه كان على (الحركة "المناضلة" ذات "المرجعية الإسلامية") أن تتحمّل مسؤوليتها التاريخية في لحظة فارقة تحتاج -أو تستحق- أحزابا مبدئيّة قوية تقود الشعب الثائر إلى ضالّته أمنا وحريةً وحسنَ بقاء..


وينو البترول
#7a9i

ملحق بعدد من تدويناتنا الساخرة

- قبل أن تقول لي إنّ في مهاجمة حركة النهضة خدمة للثورة المضادّة أثبتْ لي أوّلا أنّ حركة النهضة لا تنتمي إلى الثورة المضادّة!

- أتساءل إن كان هناك شيء آخر داخل جمجمة "النهضويّين" غير المُخيْخ و...راشد الغنوشي!

- «النهضاوي الجيّد» هو «النهضاوي السابق » !!!

- "النهضويون" صنفان : صنف منبطح وصنف يفكّر في الانبطاح !

- الجملة الشائعة لدى قيادات النهضة :«ماخُففناش قْبَل بشْ نْخافو توْ!»،، فعلاً ، اليوم هُم في حماية لوبيّات الفساد..!!

- حركة النهضة أوصلتنا إلى وضع نكاد لا نملك فيه للدفاع عن" ثورتنا "سوى الكلام البذيء!

- عيد مبارك لكلّ "نهضاوي" يفكّر في الانشقاق..!

- منذ أن تورّطت حركة النهضة في شراء لحم خنزير وهي تحاول بيْعَه بحجّة أنّ الخنزير ذُبِح بالحلال !..

- نمى إلى علمنا أنّ الانتخابات المحليّة داخل "النهضة" شهدت اكتساحا نسْويًّا وهو ما يعني أنّ الحركة "ماعادش فاها رجالْ..!"

- ما تبقّى من الإسلام في حركة النهضة هو ما يُسمّونه تطرّفا وإرهابا !

- يبدو أنّ راشد الغنوشي أصبح بقرة مقدّسة يغتسل ببولها المتعبّدون !

- لا أفهم ما الذي يجعل حيوانا تونسيا عاقلا إلى الاصطفاف في صفّ حركة تآكلت في مبادئها وبدأت مرحلة السقوط الأخلاقي الحرّ ، حركة ربحت كلّ شيء ولم تخسر إلّا نفسها !

- مجرّد الانتماء إلى حركة النهضة أو البقاء فيها يعبّر عن شكل متقدّم من أشكال المازوشيّة السياسيّة !..

- كلّ معارضة إيديولوجيّة على يسار" حركة النهضة "هي قطْعا معارضة كُفريّة لأنّها تُناكف" نسخة مخفَّفة جدا "من الإسلام!

- سألني أحد الأصدقاء ‘‘النهضاويّين: ’’ لماذا تتهجّم على حركة النهضة كثيرا ولا تهاجم النداء إلّا لمامًا ؟..!! قلت له:
كي تلْقي ولْدك إيتبّعْ في كلوشار تضرب ولْدك مشْ الكلوشار

«..! فبُهت الّذي كفر..! »

-حركة النهضة تحتاج إلى "فرصة حقيقيّة"للتخلّص من المُلصق الإخواني !..

- أحدّثهم عن" الدّم "و"الجيفة "و"لحم الخنزير "ويحدّثونني عن آداب الطعام!

-تذكّرني علاقة نداء تونس بحركة النهضة بقصّة طريفة تدور حول جارَيْن متخاصميْن دخلا مطعما للتحادث وتضييق هوّة الخلاف وأكلا (في الأثناء) ما لذّ وطاب من ألوان الطعام، ثمّ أرادا التهرّب من دفع الحساب فافتعلا شجارا وهميا على مرأى ومسمع من صاحب المطعم والزبائن، الجميع ينظر ويتساءل عن سبب الخلاف المفاجئ الآخذ في الاحتداد، يتبادل الرجلان أقذع الشتائم وتتعالى الأصوات ويأخذ أحدهما بتلابيب الآخر، هنا يتدخّل النادل مع عدد من الزبائن لفك الاشتباك بين الطرفين وتلطيف الأجواء .. وفي لحظة ما، يعاجل الرجل رفيقه بصفعة على وجهه قبل أن يهرب خارج المكان، ليستشيط"الضحية"غضبا ويلحق بمن اعتدى عليه بقارورة عصير كانت على الطاولة، وفي ثوان يختفي الرجلان في الظلام ، ليكتشف صاحب المطعم والعاملون فيما بعد أنّهم لم يفهموا سبب الخلاف" الحاد" ولا ظفروا بمليم واحد لقاء طعام العشاء ، والحقيقة أنّ ما غنِمه «الشقيّان» يتجاوز الدنانير إلى تلك الزجاجة .. زجاجة العصير..!!


خاتمة

قصارى القول ..

ما لا يقل عن 4 مشاريع قوانين صوتت كتلة حركة لنهضة بمناسبتها بما لا يخدم المسار الثوري ولا الهويّة الإسلامية للشعب التونسي:
صوّتت مع تجريم التكفير.
صوّتت ضد تحصين الثورة.
صوّتت ضد تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني في الدستور.
صوّتت مع قانون " المصالحة الإدارية"(ذي العلاقة بالمصالحة الاق.)
يبدو أن "التاريخ" بات يشكُ ل عّ قدة تهدد التماسك الداخلي لحركة النهضة على المدى المتوسط ، فجميع "الجرائم" ّ التي اقترفتها الحركة بحق الدين والدنيا (الإسلام والثورة) مردها الرئىّ س باتولوجية المنهج الناتجة عن متلازمة الماضي..
ففي قطعة مسرحية من الكوميدياً السوداء تخضع القواعد لقياداتها مراعاةّ لشرعيتها [التاريخية] وتعيد القيادات إنتاج الأخطاء خوفا من عودة المظالم والعذابات [التاريخية] .. ما يضع الحركة بوارد مواجهة مستقبل "ديستوبي" ّ تستنزف فيه رصيدها الماضويّ لينفجر النسيج العلائقي داخلها ويعود الانشداد الهووي الفرديَ بألقه وزخمه ، دون أن نذهل بطبيعة الحال عن اهتزاز ذلك الإسناد الشعبي الذي يوفره المتعاطفون من غير المنخرطين، بما يساهم في انكماش القاعدة الانتخابية وانحسارها..
إن تاريخ حركة النهضة الذي يمتد إلى أوائل السبعينيات مليء بالشخصيات البارزة و الأحداث الفارقة و النضالات العظيمة و حتى بالتسميات الكثيرة [الجماعة ..الاتجاه الإسلامي..النهضة الاسلامية ..النهضة] كما عرفت مراجعات عديدة لمنهجها ككل الحركات الإسلامية "المعتدلة"..لتقوم الثورة و تعود إلينا الحركة برموزها و تاريخها و فكرها المنمذج لحزب العدالة و التنمية التركي..؛فنحن بهذا المعنى إزاء حركة ذات تاريخ لا يمكننا أن نّ سقط عنه صفة التضحية والنضال لكنه أيضا نضال مقرون بصيرورة وسيرورة من التنازلات "الدينية"وإن كانوا يصفونها ب" ّ السياسية"، فالحركة تراجعت عن التنصيص على مصدرية الشريعة الإسلامية رغم أنها "ظلّت -ّ في التطوّر التاريخي والحضاري للأمة الإسلامية- متفردة بالمرجعية والحاكميّة في قضاء الأمة وفقهها واجتهادات مجتهديها دون شريك أو مزاحم لها في هذه المرجعية منذ ظهور الإسلام إلى أن وفد القانون الوضعي"[28] ، فمانراه حقيقة هو أن هذه الحركة بحكمتها " ّ المتورمة" ّ تشكل الخطر الأكبر ليس على الثورة فقط بل أيضا وخاصة على ما نسميه"الإسلام السياسي"؛فهي أشبه ما تكون بحصان طروادة المزروع بين الثوار وبين الإسلاميين؛ إذ إنّ ها تقوم بعملية امتصاص واحتواء للوعي الشعبي بتمظهراته الثورية والدينية..
وحتى لو سلّ منا بأنُ حركة النهضة خّيرت بين "الدولة" و"الثورة" فانتصرت للدولةّ ، فإنُ هذا لا يعفي الحركة من مسؤولىّ تها التاريخىُ ة عن ثورة ضاعت وشعب مسلم تُرك همَلا لجوقة من التغريبيين ومن الفرونكفونيين و"ّ الفرونكفينيين"[29] تعبث به وبمصالحه بل بشخصيته العربية وبهّ وىّ ته الإسلامية، فما يجب أن نراه هو أن النهضة " ليست حزبا حديديا يتمترس خلف مسبقات إيديولوجية نهائية وأحكام ثابتة بل هي حزب براغماتي[30]"، فما يخاله البعض تقريضا في الحركة هو ما يمكن أن نعده نقيصة تعيب أيّ طرح يدْ عي النهل من المعين الإسلاموي..
يقوم خطاب حركة النهضةّ على ثلاث سرديات دعائية (ضمنية) كبرى:
(_ **1)**إنهم فاسدون ونحن شرفاء**..**

---

[28] - د.ّ محمد عمارة، الشريعة الإسلامية والعلمانية الغربية، دار الشروق الطبعة الأولى ، **2003**ص.**17**.

[29] - الذين يفكرون ب"عقل فرنسي" متجاوزين قشرة اللغة**.**

[30] - أنور الجمعاوي، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي –اتجاهات وتجارب-،الفصل الحادي عشر:الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة قراءة في تجربة حركة النهضة، ص. **518**

(_ **2)**إنهم أزلام ونحن ثوار..

(_ **3)**إنهم دعاة انحلال ونحن دعاة فضيلة..

رغم أنُ بنية هذا الخطاب التعبوي لا تصمد أمام أي اشتباك بسيط بالتفاصيل إلا أنها قابلة للتسويق بين قطاع واسع من الجمهور، فإذا كانت الحركة تقتات قاعديا من ريع مظلوميتين: مظلومية القمع ما قبل الثورة ومظلومية المعارضة العدمية أيام الترويكا فإنها تستند " جماهيريا" إلى فجاجة الفساد والنكوص والتفسّخ لدى خصومها الرئيسيين[31]..!

حركة النهضة تخامرها هواجس "الاستئصال العلماني"، ولا يمكن في ظلّ هذا "الخوف الجماعي" أن تحدث "مراجعات" ّ لأن إعادة التفكير في المكتسبات ّ المعرفية تحتاج إلى عقل بارد يسمح بحد أدنى من التحييث النظري المتماسك والتأصيل ّ الفكري العميق لا ّ مجرد نزوع ّ تكيفي براغماتي غريزوي لا ُينتج في النهاية سوى تعاط منزوع القيمة أي دون أي نواة ّ إيتيقية تدور في فلكها الممارسة ّ السياسية..

رغم هذا وذاك نقول ّ إن ماضي الحركة لا يخلو مما يمكن التأسيس عليه لإعمال النقد الذاتي والمراجعة وتعديل البوصلة، فالإصلاح الداخلي يمكن أن ُينتج في النهاية حزبا أقلّ ّ نكوصية ً ومهادنة لقوى ّ الردة والانبتات، صحيح ّ أن الإصلاح من الداخل يبدو بعيد المنال نوعا ما ّ إلا ّ أن ّ مأمولية ّ تحققه سترتفع بعد "غياب" ّ الغنوشي عن المشهد..

وظف الغنوشي «المظلوميّة التاريخية» واستثمر في دماء مناضلي الحركة وعذاباتهم للوصول إلى السلطة وهو الآن يخونها للبقاء فيها بوازع من غريزة حب البقاء .. مجرد البقاء لا شرف البقاء..

ليكون بذلك قد خذل الحركة قبل أن يخذل "الثورة" !..

الغنوشي الّذي ربح كلّ ّ شيء ولم يخسر إلا َ نفس ُ ه لم يعد بنظر كثير من "النهضويين" تلك البقرة المقدسة" الّتي يجوز الاغتسال ببولها بل بات في نظرهم "نصف المشكلة" وغيابه "نصف الحل" ..

النهضة دون راشد الخريجي قد تكون "أضعف" ّ لكن ْ ها قطعا ستكون "أفضل" ..

لكن ما يجب أن نقوله أيضا هو أن غياب الغنوشي دون االغنوشية" ّ إن صح التعبير لن يضيف جديدا (ُيَذكر)..

صحيح أن ّ المشكل الرئيس في شخص الغنوشي لكنه ليس المشكلة كلّها ، وعليه؛ المطلوب هو تغييب الغنّوشي كشخص والغنوشي ك"فكر" و"منهج" ! ..

نحن نحتاج إلى «النهضة» لكن إلى "نهضة" أخرى..

نهضة تنصُر الله لينصَرها ولا تستنصر الغرب فيخذلَها..

"نهضة ترتبط بقضايا شعبها بمنطق "الثورة" لا بقانون " ّ الثورة المضادة" ..

ما نحتاج إليه فعلا هو تحفيز "الوعي الثوري" لدى القواعد وتثويرها على قياداتها لا على حزبها..!

****

جاري البحث عن «انقلابيين »داخل الحركة ..

وإني على يقين ّ أنه دون "حراك انقلابي" ُ ىٍّ صح ُ ح المفاهيم ويعيد إنتاج المعنى سيجد " ّ النهضويون" أنفس ّ هم في صورة اندلاع ثورة جديدة وقد تحولوا إلى "أزلام جدد" ولن يكون نضالُهم القديم حينها بأعظم من "نضال" ّ بورقيبة ضد الاستعمار..

ومثلما للإسلام نواقض فإنّ للثّورة نواقضَها أيضا..

حركة النّهضة أتت ناقضين من "نواقض الثّورة" على الأقل:

~الاعتراض على مشروع قانون تحصين «الثورة»

~التوافق مع نداء تونس على حساب قيم «الثورة» واستحقاقاتها..

---

[31] - - قوة البروباغندا في السياسة تكمن في ضمنيتها لا في الإصداع بها.. ْ والمظلوميتان الساندتان للسرديات الضمنية الثلاث لا تنطبقان متضافرين إلا على حركة النهضة، والسردية الثالثة بالذات تحتاج لتفعيلها بشكل أكبر إلى "مرجعية إسلامية" ّ تاريخية/ ّ معلنة، كما يجب التشديد على أنّ فاعلية السرديات الضمنية الثلاث زائد سردى ّ ة المظلومى ّ ة المزدوجة تتأكد من خلال التضافر والتعامد الوظيفي بينها.

وهو ما يُخرجها عمليًّا من "الملّة الثوريّة" حتّى لو كان تاريخُها تاريخ جهاد ودعوة إلى سواء السبيل ومحاربة رؤوس "الكفر الثوري" وحتّى لو ادّعت أنّها مازالت على دين "الثورة" ولم ترتد،، لا يمكن عدّ ما فعلته مجرّد "زلّات" أو "أخطاء" لأنّ ما فعلته ينسخ ما قبله ويجعل للكافربن (بالتغيير) سبيلا على المؤمنين (بالتثوير) ما يرميها منطقيًّا وفي تداعٍ حر للأفكار خارج "العقيدة الثوريّة.. ! "

لكن هل يعني ذلك أنّ "النّهضة" من «الثورة المضادّة» ؟..!!!

هي كذلك بالفعل لكن ما يجعلها لا تبدو كذلك هو موقعها من "الثورة المضادّة" كعنصر شاذ، دخيل، غير موثوق به من قِبَل بقيّة "أعداء الثورة" ، الأمر أشبه ما يكون بحال "المرتد" حديثًا وسط شرذمة من "الكافرين الأصليّين" ، فلا المرتد تخلّص من عوالق الإيمان ولا "الكافر" يرجو خيرا في من كان على "إيمان قديم..!!! "..

انتهى بحمد الله تعالى

المراجع والمصادر

أنور الجمعاوي، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي – اتجاهات وتجارب-،الفصل الحادي عشر:الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة قراءة في تجربة حركة النهضة- طبعة أولى 2013-.

أوليفيي روا، تجربة الإسلام السياسي، دار الساقي، الطبعة الثانية ترجمة نصيرمروة.

راشد الغنوشي -الحريات العامة في الدولة الإسلامية / بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

عليّة العلاني، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين-الإسلام السياسي في تونس- مؤلّف جماعي عن مركز المسبار للدراسات والبحوث-طبعة ثالثة-.

-د.محمد عمارة، الشريعة الإسلاميّة والعلمانيّة الغربيّة، دار الشروق الطبعة الأولى 2003.

محمود سليم هاشم شوبكي، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحوّل الديمقراطي في تونس 2010 _ 2015 ، أطروحة ماجيستير نوقشت بتاريخ (03 مايو/ آيار 2016/).

الفهرس